



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: اقتصاد كمي



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية بالجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (2010م-2020م)

تحت إشراف الأستاذ

د . بن زيدان ياسين

من إعداد الطالبين:

سغارة سيد أحمد

بلغربي سمير

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. بوزيان العجال	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	د. بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	د. موازي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرهان

الحمد لله الذي يليق مقامه و جلاله على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل البسيط

و إتمامه فله الحمد و الشكر أولاً و آخراً.

كما نتقدم بجزيل الكرم و الإحترام و التقدير إلى من تشرفنا بالعمل معه ،

المشرف الذي وقف و تعب معنا كثيراً و خفف علينا ثقل الصعوبات

و العراقيل و صحح الكثير من هفواتنا و كان خير مرشد لنا

الأستاذ المشرف بن زيدان ياسين جزاه الله عنا كل خير.

و لا يفوتنا ان نتوجه بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى كافة أساتذة الشعبة

و شكر موصول إلى كل من ساعدنا بإرشاداته و توجيهاته

الإهداء

قال الله تعالى " و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المومنون "

يا من خلقتني فأحسنت فنفعت، أهديك شيئاً من جزيل عطائك ، فجعله لقلبي ضياء و لبصري جلاء و

أكتبه في ميزان حسناتي.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمم إلى النبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد

صلى الله عليه و سلم.

أهدي ثمرة جهدي إلى من وهبتي الحياة هدية أمي الغالية..

إلى من أنار السبيل و تحمل أعباء السنين إلى من أفنى عمره في تربيته أبي .

إلى أعز الناس على قلبي و ساندوني في السراء و الضراء .

إلى جميع الأهل و الأقارب

سغارة سيد أحمد

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هدا إلى من قال فيهما الخلق (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني
إرحمهما كما ربيني صغيراً) .

إليهما ازكي تحياتي واحتراماتي وتقديري إلى الجوهرة الثمينة والثرثرة الغالية،

إلى أعز الناس على قلبي إلى الجبل الشامخ والصامد إلى من يحمينا من أعاصير الدنيا

، إلى أعلى من روعي، أمي الحبيبة أطال الله عمرها .

إلى من يرى فينا الحاضر والمستقبل، إلى العنصر الذي أتاح لي فرصة التعلم إلى أبي الحنون

أطال الله في عمره

بلغربي سمير

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
II	الشكر والعرفان
IV-V	الإهداء
VII-XV	قائمة المحتويات
X-XI	قائمة الأشكال و الجداول
أ-د	المقدمة العامة

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي و محدداته ودوافعه
7	المطلب الثاني: أشكال و خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
9	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
11	المبحث الثاني: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
11	المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
15	المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار
17	المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
17	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره الاقتصادية على تنافسية الاقتصاد الجزائري
21	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر
22	المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري
24	المطلب الرابع: الآثار الإيجابية و السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشر.
25	المطلب الخامس: عراقيل و حوافز و المخاطر للاستثمار الأجنبي المباشر.
28	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: مفاهيم بعض المؤشرات الكمية وتأثيرها على الإستثمار الأجنبي.

30	تمهيد
31	المبحث الأول : أهم المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر
31	المطلب الأول: مفاهيم حول الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر.
35	المطلب الثاني: مفهوم الضريبة وكيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر
38	المطلب الثالث: مفهوم سعر الفائدة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر
40	المطلب الرابع: مفهوم سعر الصرف وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر.
42	المطلب الخامس : مفهوم التضخم و كيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر
44	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول سعر الصرف وكيفية تأثيره على الإستثمار الأجنبي
44	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف واشكاله ووظائفه
47	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف الأجنبي والتنبؤ به
49	المطلب الثالث: أدوات سياسية سعر الصرف
50	المطلب الرابع: تأثير سعر الصرف على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
51	المبحث الثالث: مفهوم التضخم وكيفية تأثيره على الإستثمار الأجنبي
51	المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه
52	المطلب الثاني: أنواع التضخم وآثاره
54	المطلب الثالث: معالجة التضخم
54	المطلب الرابع: تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر
56	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

58	تمهيد
59	المبحث الأول : الدراسة القياسية وتقنيات تقدير النموذج

قائمة المحتويات

59	المطلب الأول : طبيعة الاقتصاد القياسي
60	المطلب الثاني: اختبارات الاقتصاد القياسي
66	المبحث الثاني: تحديد النموذج
66	المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج.
73	المطلب الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
74	المبحث الثالث :بناء نموذج قياسي يحدد أثر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2010-2020.
74	المطلب الأول: تقدير معاملات النموذج
77	المطلب الثاني: دراسة النموذج المقدر إحصائياً.
83	المطلب الثالث: تحليل نموذجنا
84	خلاصة الفصل الثالث
88-86	الخاتمة العامة
92-90	قائمة المراجع
96-94	قائمة الملاحق
97	الملخص

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
5	الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر	01
18	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2002-2009	02
19	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة خلال الفترة 2007-2009	03
20	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر في الفترة 2002 - 2011	04
20	موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن إجمالي الاستثمارات في الجزائر في الفترة 2002-2011	05
66	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م.	06
68	النمو الاقتصادي للإنتاج المحلي الإجمالي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2010 م 2020م	07
69	قيمة سعر الصرف في الجزائر مقابل العملة الأجنبية خلال الفترة 2010م-2020م.	08
70	نسبة سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م	09
72	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م.	10
75	متغيرات النموذج إحصائيا	11
78	إحصائية ستيودنت لمعلومات أفضل نموذج.	12

قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
39	رسم تخطيطي لتحديد سعر الفائدة	01
67	منحنى بياني تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	02
68	منحنى بياني حول نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2010م-2020م	03
70	تطور سعر الصرف في الجزائر 2010م-2020م	04
71	تطور نسبة سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م.	05
72	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م.	06

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن التسارع في تشكيل النظام العالمي الجديد أثناء عقدي التسعينات والألفية الجديدة، وبروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، ولم يعد الاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي و التجارة الدولية، فمن انعدام الثقة فيما يمكن أن تمثله الاستثمارات الأجنبية في الستينات و السبعينات إلى تبنيها كلياً خلال العقدين الأخيرين، وبدأت البلدان النامية ومنها البلدان العربية تعمل جاهدة نتيجة لضيق قاعدة صادراتها وتدني معدلات الادخار و الاستثمار المحليين فيها و انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي لديها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام و الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز للمستثمرين الأجانب، كل ذلك ليس لكونه مصدراً بديلاً أو مكملاً لتمويل التنمية الاقتصادية فقط، وإنما لما له من مردودات ايجابية على عملية النمو الاقتصادي سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية و الإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج، كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج و التسويق و التوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات و الأداء الاقتصادي للبلدان ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه المنافع المرجوة من تدفقات الاستثمار الأجنبي هي عملية غير تلقائية و إنما عملية مخططة و تستند إلى الإدارة الرشيدة.

لذا عملت العديد من البلدان العربية ومنها الجزائر على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى، فالحرية الاقتصادية وبساطة الإجراءات ووجود أسواق مالية ومتطورة وارتفاع مستوى التعليم وانخفاض مؤشرات الفساد تزيد كثيراً من مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي، وبذلك يصبح من الأهمية بمكان تحليل اتجاهات هذا الاستثمار، وتبيان الدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وفي تقدم وتطور الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً

ولهذا أردنا معرفة بعض المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشكل عن طريق مناخ الاستثمار ولأن المناخ الاستثماري يتأثر بمجموعة من المتغيرات أو المؤشرات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية فعن طريقه يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو محور الدراسة والتي نقتصر فيها على المؤشرات الاقتصادية فقط لان باقي المؤشرات لا تتوفر فيها المعطيات بشكل كافي .

لذا يعتبر التحليل المؤشرات الاقتصادية أكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر لبروز استقلالته ، وحساسيته وجذبه من خلال الظروف السائدة وأخذ الإجراءات و الاحتياطات اللازمة، فهناك ارتباط

بين المؤشرات والاستثمار الأجنبي المباشر ، يؤثر و يتأثر بها. ولهذا قمنا بإيجاد أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق صياغتها في نموذج قياسي تكنولوجي بمختلف أساليب كمية استخدمها في تفسير الظواهر الاقتصادية (كلية أم جزئية) وتسهيلها من أجل الوصول إلى نتائج تقتضي إلى تفسير المتغيرات المراد صياغتها.

إشكالية الموضوع:

انطلاقا مما تم ذكره سابقا، ومن خلال الدراسة التي نود القيام بها، نطرح السؤال التالي : "ما هي أهم المؤشرات الكمية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟" ومن هذا المنطلق، وفي ضوء ما تقدم تبلور معالم إشكالية البحث حول التساؤلات الفرعية التالية :

1. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي نظريات المفسرة له؟
2. ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من حيث المناخ الاستثماري؟
3. ما مدى تأثير هذه المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الموضوع:

تستند الدراسة إلى ثلاث فرضيات:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر لم يصل إلى المستوى المطلوب وذلك لوجود عدة معوقات ومشاكل.
2. توجد علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر التضخم
3. توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر

أهداف الدراسة :

1. التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة ما بين 2010م-2020م.
2. التعرف على بعض المفاهيم للمؤشرات الاقتصادية الكلي .
3. بناء نموذج قياسي ومحاولة بناء وإبراز تأثير المؤشرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع الذي يتناوله ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية في إمكانية في الانفتاح الاقتصادي وخوض بالاقتصاد الوطني من خلال إنشاء علاقة اقتصادية دولية والدخول السوق العالمي، واندماج معه ، وأيضا تفعيل العلاقات فيما بينها باعتباره فرصة للنمو والتقدم. تكمن أهمية الموضوع أيضا في مشروع الانضمام إلى الشراكة الأورو متوسطية في ظل تحول اقتصادي جزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

1. قلة استخدام التقنيات القياسية الحديثة وعدم التمكن منها التفسير مختلف الظواهر

2. ضرورة ووعي الدول النامية بنقل مختلف التكنولوجيا الحديثة و تطور مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية خاصة من خلال دور الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة الأم إلى الدول المضيفة أي استغلال هذا الأخير من أجل النهوض بالاقتصاد .

3. الاهتمام المتزايد نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خاصة وجذبه ثم اندماج إلى السوق العالم.

المنهج المستخدم:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض للمفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية بهدف بناء نموذج يبين اثر الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال برنامج 10 EVIEWS

صعوبات البحث:

1. من وجهة نظري عدم تماثل بعض الحقائق الواقعية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي مع التحليل النظري الذي لجأنا إليه في الفصل الأول مما يصعب التحليل و التفسير في الجانب التطبيقي.
2. صعوبة إيجاد إحصائيات دقيقة من مختلف المصادر .
3. تضارب عدة مصادر عدم تجانس الإحصائيات فيما بينها مما اجبر علينا أخذنا الإحصائيات من مصدر واحد وموثوق فيه .

الإطار الزمني والمكاني:

في الفترة ما بين 2010 و 2020م وهي فترة اشتملت بعض القوانين الصادرة من أجل الاستثمار أما الإطار المكاني فتخص الجزائر وواقعها.

الدراسات السابقة:

1. أ.د. رجال السعدي ، يومي : 09-10 افريل، وهيبة خلوي مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التغيرات العالمية الراهنة ، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة عباس لغرور ، خنشلة.
2. د.عثماني أحسين، شعابنية سعاد، يومي: 09 و 10 أفريل 2013 الاستثمار الأجنبي المباشر، مدخل الانفتاح المالي والتجاري وانعكاسه على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2010) ، مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة عباس لغرور - خنشلة .

3. سحنون فاروق، 2009/2010 قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس سطيف.

4. راجح بوقرة ، رزيقة مخوخ، يومي 9 و 10 أفريل 2013 واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، المتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر ، جامعة عباس الغرور ، خنشلة.

5. بنياني مراد ، 2012/2011، سعر الصرف ودوره في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية علوم اقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

هيكل البحث:

حتى يتم الإلمام بالموضوع يتطلب هيكله البحث وفق ثلاث فصول:

الفصل الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر من خلال تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر مع وضوح الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر و بعدها نتطرق إلى مختلف الدوافع التي وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا نتطرق لمختلف أشكاله و أثاره . كما سنتعرف على مختلف النظريات المفسرة له و مضمونها، إلى جانب ذلك نبرز واقعه في الجزائر من خلال التعرف على مختلف القوانين الصادرة والهيئات و المؤسسات المكلفة بتلقيته ،وفي الأخير سنتطرق إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال الحوافز و المخاطر و العراقيل ومختلف الإصلاحات لاجتذابه .

الفصل الثاني : مفاهيم حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وكيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر ، سنتطرق إلى مفاهيم المتغيرات ومنها معدل التضخم، و سعر الصرف والضريبة والنتائج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وكيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث : دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث سنتناول طبيعة القياس الاقتصادي ومنهجيته واختباراته في بناء نماذج اقتصادية قياسية ، كما سنتعرف حول تقنيات تقديره ومحاولة معرفة نموذج الانحدار البسيط و المتعدد وفي الأخير سنحاول بناء نموذج قياسي لتحديد المؤشرات المؤثرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 لينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج و التوصيات و الاقتراحات

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

تمهيد

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية، تحلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية و أضفى بشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، فأصبح العالم قرية صغيرة ، فخاصة الدول النامية تعاني كثير من تخلف في التنمية الاقتصادية فلزاما عليها تبحث عن تمويل آخر ، ولن يكون عليها لها هذا إلا بالعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ، يعود السر في بروزه إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، غير أنه بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لهذا كانت الجزائر إحدى الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها وجذب الاستثمار الأجنبي لها من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات بهدف الوصول إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري ، لأجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتاج التنمية الاقتصادية في أية دولة ، خاصة في الدول النامية إلى رؤوس أموال ضخمة لبعثها ، هذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية ، الانفتاح الاقتصادي ، هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على أسواق السلع و الخدمات ، فرؤوس الأموال تتحرك بسهولة خارج حدودها للبحث عن العائد ، فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم أشكال هذه الأموال .

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي ومحدداته ودوافعه:

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. حسب بعض الباحثين الاقتصاديين: يجمع الاقتصاديون على أن الاستثمارات هي تلك التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها ، ويتميز بطابع مزدوج الأول : وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. أي أنها " تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل". منه فالشركة تقوم باستثمار أجنبي إذا توفر فيها الشرطين التاليين:

• يجب تحقيق اقتصاد الوفرة بفضل المزايا النوعية التي تمتلكها.

• يجب أن تكون تكاليف إنتاجها منخفضة وحجم السوق في البلد المضيف يكون كبير ومهم،

وتكاليف المعاملات تكون منخفضة (تكاليف النقل و التعريفات الجمركية). الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات تحدث لإقامة فروع أو السيطرة على شركات أجنبية. مفهوم السيطرة هو معرف بنسبة الحصول على أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي. هذه النسبة تختلف حسب قانون كل بلد، تحاليل الحد الأدنى هو الحصول على 10% من أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي² . كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار تقوم بيه شركات غير مقيمة في البلد المضيف أو شركات مقيمة ولكن ذات رقابة أجنبية من خلال :

• خلق و إنشاء أو توسعة شركات، فروع أو شبكات.

• المشاركة في شركة جديدة أو موجودة و التي هدفها إقامة روابط اقتصادية طويلة مع الشركة و التي هدفها تمكين المستثمر من المشاركة و السيطرة على تسيير هذه الشركة.

ب. تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية :

- تعريف صندوق النقد الدولي FMI : " بما أن اتفاقية بريتن وودز قد نظمت تحويل و استقرار العملات فوجب وجود مؤسسة تسهر على تنظيم و احترام هذه القواعد وتقديم للدول الأعضاء وسائل للتدخل في الأسواق المساعدة عملاتها ممثلة في صندوق النقد الدولي " ، ومن خلال هذا الدور فالاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة ، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹ .

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD : منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية هي منظمة تتبع الأمم المتحدة ، يبلغ عدد أعضاء الدول المنخرطة فيها في الوقت الراهن 168 عضوا ، ومن أهم الأهداف التي أنشأت من أجلها " هو السعي نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد NEW INTERNATIONAL ECONOMIC ORDER و يهدف هذا النظام الجديد إلى تحقيق العدالة بين الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف على نحو يؤمن مزيدا من التدفقات في الصرف الأجنبي اللازم التغطية احتياجات التنمية الاقتصادية لدول الجنوب ، وقد ورد في وثيقة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عام 1999 " إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان المشروع جديدا أو عاملا بالفعل إذن فشرطا الاستثمار الأجنبي المباشر هما :

• ملكية المستثمر ل 10 % على الأقل من أسهم المشروع. • مشاركته في الإدارة .

وتفضل الدول النامية كثيرا هذا الشكل من أشكال الاستثمارات، لأنه يساعدها على تحقيق التنمية، كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف و طريقة التعامل معها².

- تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني) : يعرف المشرع الجزائري و بمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 3 يوليو 2001 و المتضمن قانون المناجم، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

• اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

¹ Marc montoussé, théories économiques, édition bréal, paris, 2003, p24

² عبد الرزاق حمد الجبوري ، سنة 2014م، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر ، الطبعة الأولى، الأردن، ص30

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

• المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل نقدية أو عينية.

• استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

من خلال التعاريف المفكرين و الباحثين الاقتصاديين ، كذا لتعاريف المنظمات و المؤسسات و الهيئات الدولية ، نستخلص انه هو : هجرة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ويحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولا في دولة أخرى ، من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول الملكية و اتخاذ القرار). مع الرفع من صادرات الدولة المضيفة و تخفيف العجز في ميزان مدفوعات ها ، والرفع نموها الاقتصادي. بعد قيامنا بعرض مختلف تعاريف الباحثين و المفكرين الاقتصاديين ، و المنظمات و المؤسسات و الهيئات الدولية للاستثمار الأجنبي الغير مباشر و الاستثمار الأجنبي المباشر ، نحاول الآن القيام بعملية مقارنة و الخروج بخلاصة أهم نقاط التلاقي و الاختلاف بينهما ، وهي كالتالي:

الجدول رقم 1: الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي غير المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر
استثمار قصير الأجل	استثمار طويل الأجل
يهدف إلى تحقيق المضاربة ينطوي على اكتساب حق الرقابة	يهدف إلى الحصول على الأرباح
لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة امتلاك	ينطوي على اكتساب حق الرقابة
شراء أسهم و سندات	امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة
لا يتحمل المخاطر و الخسائر الخاصة بالمؤسسة	مسئول على الخسائر و الأرباح و المخاطر الحق في إدارة المؤسسة
يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالمستثمر الأجنبي:

يبني المستثمر قراره بأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعا الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار و القدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

• سعر الفائدة: يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة و العكس صحيح ، فإنها لا تتوطن أيها كانت

• التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسية على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة،

• تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعوا من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

• القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي: تمتلك الشركات المتعددة الجنسية قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة بما وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث و الاكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة.

3. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتنافس الدول المصيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الاستقرار بها، وبالتالي فيشتد التنافس الدول فيما بينها لتقديم المزيد من الحوافز لصالح الشركات المتعددة الجنسية، كل هذه المزايا والحوافز والضمانات أصبحت دافع كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق والاستقرار فيها، وجعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة¹. ومن بينها:

أ. الدافع السياسي والاجتماعي:

إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار جدل وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا أطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم المسير، قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال. لذا يكون هذا الدافع إما المساعدة دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، بهدف التوسع والسيطرة وتوجيه القرار السياسي لهذه الدول¹.

¹ العثماني أحسين، شعبانية سعاد، 9 و10 أبريل 2013، الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر، مقدمة في الملتقى الدولي، "دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، خنشلة، ص13.

ب. الدافع الاقتصادي:

يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية أو في الخارج. فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقهم حتى درجة التشبع، وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه. ونتيجة لتكدس الإنتاج ، أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول كان لزاما عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها ، لتصريف منتجاتها ، وتوظيف رؤوس أموالها، إذ تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها ، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم¹.

ج. الرغبة في النمو:

هناك شركات لم تستطع أن تنافس شركات أخرى في السوق نفسه ، والمنتج نفسه، اضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طويلا وعرضيا، وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات².

د. التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:

يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنوع النشاطات والأسواق ، من خلال التخفيف من المخاطر التي قد تصيب رأس المال ، فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة هو خطر قد ينهي رأس المال ، لذا يحاول المستثمر الأجنبي تفادي ذلك بتوطين استثماراته في أسواق دول مختلفة ، كي يحد من المخاطر التي قد تتعرض لها السوق الواحدة ، وهنا تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى تنوع الأسواق وفتح فروع لها بدول مختلفة.

المطلب الثاني : أشكال وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد تفتح الدول المضيفة على الاقتصاد العالمي و اندماجها في العولمة فإن " سياستها التقليدية لدخول الاستثمارات الأجنبية قد غيرت تدريجيا لصالح سياسات جاذبة أكثر فأكثر ومرحبة بالشركات

¹ محمد عبد العزيز عبد الله، سنة 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية ، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، ص30
² د فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أثاره الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 200.

1 بيبري نورة، سنة 2009 ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، أم البواقي، ص1

المتعددة الجنسية ، باعتبار ظهور العولمة " أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لتكاليف الإنتاج و المعاملات في ممارسة أنشطة الأعمال " ، لذا عرفت تدفق عدة أشكال من الاستثمارات مباشرة . نذكر منها :

أ. الاستثمار المشترك أو الشراكة :

وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة. ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معيناً ، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه. وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار ، عموماً فإن هذا النوع من المشروعات تتحدد فيه نسب المشاركة وفقاً لاتفاق أو تراضي الأطراف وحسب قوانين المنظمة لتملك الأجانب. وتقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى للمشاركة الطرف الأجنبي وهي في العادة لا تتجاوز 49% من إجمالي رأس المال المشروع وذلك لمنع المستثمر الأجنبي من السيطرة على إدارة الأنشطة¹.

ب. الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي ، أي نقل مهاراتها الإدارية و الفنية و التسويقية و التمويلية و مهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة ، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل . وتحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية :

• بناء مشروع جديد تماماً؛ • شراء مشروع قائم بالفعل؛ • شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل. ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعاً إنتاجياً في هذا البلد¹.

ج. الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة):

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة " تقع عموماً قرب الحدود البرية أو البحرية ، تستفيد من الإعفاءات الجمركية ، وإجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية و المدخلات التي تدخل في هذا المجال " ، وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل : " فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975 و 2002 ، من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حرة في 116 بلد ، حيث تقوم البلدان المضيفة بتغطية مناطق حرة ، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ و خطوط

¹ رضا عبد السلام، سنة 2007، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، ص 142.

النقل ، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق ، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل وإن كانت غير عملية مئة بالمئة .

2. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشرة يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص من بينها:

• الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة. • يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده. • يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومنجبة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية ، و يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته وراء الريح و الفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة¹.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

1. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المسرع ، أي تسريع النمو الاقتصادي و التحولات الاقتصادية ، ومن بين هذه الأهداف ما يلي :

• المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)، وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع و التركيز على أقلها مخاطرة و التنوع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة • البحث عن الموقع و التمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية ، ذلك تعظيماً لأرباحه و تقليلاً لتكاليف الإنتاج ، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على المصادر و المواد الخام أو الأولية حيث يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية.

• الاستفادة على الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.

¹ ماجد أحمد عبد الله ، سنة 2011 ، إدارة الاستثمار ، الطبعة الأولى ، دار أسامة، عمان، ص102.

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا في:

• يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مدا خيل من مصادر طبيعية و اقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط.

• يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة ل "إتاحة الفرصة البديلة لتحقيق درجة أكبر من التحكم و الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مدا خيل من مصادر طبيعية و اقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط.

• يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة ل "إتاحة الفرصة البديلة لتحقيق درجة أكبر من التحكم و السيطرة على تسويق المنتج": بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعات ها، الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها".¹

• يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حيويا في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي، وبالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية تنافسية. من خلال إنشاء مشروعات جديدة، ومساعدتها بتوزيع منتجاتها عن طريق اختراق الأسواق الدولية² في حين تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر:

أ. النظرية الكلاسيكية: إن الاقتصاديين الكلاسيك "دافعوا عن الحرية الاقتصادية في المجال التجاري الخارجي. و الداخلي. وقد بنو دفاعهم عن هذه الحرية على أن إتباع سياسة تجارية حرة يمكن أن يؤدي بكل بلد من البلدان إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع وهكذا تستطيع كل دولة أن تنتج لنفسها ولغيرها من الدول فالحرية التجارية وما يترتب عليها من تخصص كل بلد في الإنتاج على أساس المزايا النسبية سوف يزيد من الرفاهية الاقتصادية". تستند وجهة نظر الكلاسيك على أن "الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر القليل لتأخذ أكبر الفائدة، كما أنها تقوم بتحويل كامل أرباحها إلى الخارج الحدود بدل استثمارها في الدول المضيفة وهذا استغلال الإمكانيات البلد، لأن هذه الشركات لا تستقدم معها إلا التكنولوجيا المستهلكة في بلدانها الأصلية، وتحفظ بتقنيات الإنتاج الحديثة في أوطانها في إطار اختيار التكنولوجيا.

¹ معي الدين يعقوب أبو الهول، سنة 2011م، تقييم إهمال البنوك الاستثمارية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، ص75.

² محسن أحمد الخضيري، سنة 2009م، أمن الاستثمار، أترك للنشر، القاهرة، ص 66.

ب. النظرية الحديثة: حيث تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي هو أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات المتعددة الجنسية و البلد المضيف مستفيدين من عملية الاستثمار بصفة مشتركة، ولا يوجد استغلال أحدهما للأخر ، غير أن استفادة كل طرف هي نسبية بالنسبة للجهة التي ينظر بها إلى هذه العملية، كذلك حسب . كل سياسة و إستراتيجية، فبالنسبة للطرف المضيف يحتاج إلى رؤوس الأموال و التكنولوجيا الدقيقة والتقنيات الحديثة في الإدارة و التسيير و التسويق التي يمتلكها الطرف الأجنبي الذي بدوره بحاجة إلى الموارد الطبيعية و الأيدي العاملة الرخيصة و الأسواق و التسهيلات و التحفيز، وهي عوامل تتوفر في البلد المضيف. بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد على تحقيق استفادة مثلي من الموارد الطبيعية و البشرية، والمساعدة فيدمج العلاقات الاقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة و بالتالي تحقيق تكامل اقتصادي بها ، بالإضافة إلى فتح الأسواق الدولية أمام سوق الدولة المحلية.

المبحث الثاني: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تقوم الجزائر بإصلاحات هيكلية اقتصادية منذ فترة زمنية طويلة وخلق مناخ استثماري ملائم وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد وتحقيق تفاعل في السوق الدولي و لتحقيق التنمية الاقتصادية فأصدرت قوانين وتشريعات من أجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي. المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية هدفها كله تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر ، سنوجزها حسب التسلسل الزمني لصدورها.

أ. قانون الاستثمار لسنة 1963:

صدر بتاريخ 26 جويلية 1963، أول قانون بخصوص الاستثمار في الجزائر تحت رقم 63/227، وكان هدفه تشجيع الاستثمار في الجزائر ، من بين أهم ما جاء فيه أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشاءها المؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي و الوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني". وقد حمل معه هذا القانون رغبة الحكومة الجزائرية آنذاك في بقاء الشركات المتعددة الجنسية تعمل كما هي، لكي تحافظ على حركة النشاط الاقتصادي في البلاد على نفس الوتيرة السابقة للاستقلال.

ب. قانون الاستثمار لسنة 1966 :

بعد فشل القانون 63-277 الخاص بالاستثمار لاعتبارات عديدة، فكرت السلطات الجزائرية في تحديث هذا القانون وتدارك النقائص التي ميزته وتحيينه مع الواقع ، فجاء القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15/09/1966 ، ليحل محله ، لذا فإن : " هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 يوليو 1963 ، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات و المنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا " وعليه فإن هذا القانون قد أعترف للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ، الجزائريين أو الأجانب ، بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي و السياحي إن وكان هدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد¹.

قد جاء هذا القانون مرتكزا على المبادئ التالية:

• إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب في بناء الاقتصاد الوطني و لكن في ظل الاختبارات وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 يوليو 1963 ، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات و المنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا " وعليه فإن هذا القانون قد أعترف للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ، الجزائريين أو الأجانب ، بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي و السياحي إن وكان هدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد. قد جاء هذا القانون مرتكزا على المبادئ التالية:

• إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب في بناء الاقتصاد الوطني و لكن في ظل الاختبارات و التوجهات السياسية للبلد.

• تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية.

• جاء هذا القانون بجملة من الضمانات و الامتيازات و الضمانات للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب نذكر منها:

✓ تقديم التسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية.

✓ الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر².

¹ الجريدة الرسمية ، الصادرة في 2 أوت 1996 ، قانون 63-277 المتعلق بقانون الاستثمار ، عدد 53.

² بديسي فهيمه، براهمة كنزة، دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي، مداخلة الملتقى الدولي، الجهود المبذولة لهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كلية علوم اقتصادية والتسيير، خنشلة، ص.6.

ج. قانون الاستثمار لسنة 1982²

رغم التعديلات و التحفيز التي جاء بها قانون 66-284 ، إلا أن انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بقيت تراوح مكانها، وهذا راجع للنمط الذي كانت عليه الدولة تسير به القطاع الاقتصادي في البلاد ، إلا أن السلطات العمومية بادرت بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني ، وطرق تسيره وذلك

بالانتقال من مرحلة النظام المركزي إلى النظام اللامركزي في التسيير ، و التفتح أكثر على رأس المال الأجنبي و المحلي الراغب في الاستثمار ، لذا جاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21-08-1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني¹ .

كما تم في هذا القانون تقديم المزيد من التحفيز للمستثمرين الخواص الذين يرغبون في الاستثمار في المناطق المحرومة ، إلا إن تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وجد صعوبة كبيرة بفعل البيروقراطية المتفشية في دواليب الإدارة الجزائرية.

د. قانون الاستثمار لسنة 1991:

إن سلسلة التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار ابتداء من سنة 1963، لم تكن في مستوى تطلعات متطلبات التنمية المحلية ، رغم التحفيز التي جاءت بها هذه القوانين المتسلسلة ، وهم ما دل على بقاء تخوف المستثمرين الأجانب من البيئة الاستثمارية في الجزائر . إذا استثنينا قطاع المحروقات. كلها عوامل أجبرت السلطات العمومية الجزائرية على البحث عن آليات جديدة من شأنها تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والرفع من الطاقة الإنتاجية له ، فجاء القانون رقم 91-21 المؤرخ في 04.12.1991، والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب ، هذا القانون كانت تنظر إليه السلطات العمومية على أنه انفتاح على الاستثمار الأجنبي، وأهم ما جاء به:

• توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة أو غير المستغلة من خلال، نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة ، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى.

• تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء ، خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات و برامج العمل وكذا ارتفاع الشريك الأجنبي.

• تقدم مزايا جد محفزة تحدد أشكال ارتفاع الشريك الأجنبي وتمثل فيما يلي :

✓ حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته.

¹ الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1982 ، قانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، العدد 34.

✓ تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد.

ذ. قانون الاستثمار لسنة 1993

إن تبني الجزائر سياسة اقتصاد السوق ، ورغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول في شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، وفتح الباب أكثر أمام الاستثمار الأجنبي المباشر: "كل هذه العوامل أوجبت على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية وتجسد ذلك بالفعل من خلال الإجراءات التي تضمنها قانون النقد و القرض وكذا المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 ، والمتعلق بترقية الاستثمارات ". وعليه فإن جملة الحوافز و الضمانات والتسهيلات التي قدمت من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف نتطرق لها في التالي :

- قانون النقد والقرض¹ :

يعتبر قانون النقد والقرض خطوة نحو التشريع لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي :

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا ، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي ، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط ، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحريّة الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصت المادتين 84 و 85 من الأمر رقم 03-11، أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 03-11 : رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها

¹ عبد الكريم كاي، مرجع سبق ذكره، ص214.

- قانون الاستثمار 12-93¹

صدر القانون رقم 12-93 بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، مكملًا للقانون الصادر سنة 1991، وما يميز هذا القانون أنه جاء بقوانين أكثر تنظيماً للاستثمارات، تماشت مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، وأهم ما جاء به ما يلي:

- يتم إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة، وتسمى حسب المرسوم رقم 12-93، بوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، ثم تغير اسم الوكالة ليصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- لقد أصبح في الوقت الراهن وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، ومن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي أن تعلن الدول صراحة عن نيتها في تحرير الاستثمار من القيود المفروضة عليه، وذلك بتقديمها مزايا وضمانات للمستثمرين الأجانب تتفاوت من حيث الكم والكيف مقارنة مع ما يحصلون عليه من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نلخصها فيما يلي:

✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار

✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار:

يهدف ترقية وتنظيم أكثر للاستثمار، وقصد إزالة أي مشاكل أما للمستثمرين والقضاء على العراقيل التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في القوانين السابقة، وتكملة للقانون 12-93، قامت السلطات الجزائرية بإصدار الأمر 0103 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، جاء "الأمر 03-01 تعويضاً للأمر رقم 12-93 قصد رفع العراقيل التي واجهت المستثمر في ظل قانون 12-93 كما تم الإشارة إليها سابقاً في العراقيل الإدارية المالية، العقارية، وكذا التداخل في الصلاحيات بين وكالة والشباك الوحيد، وعدم الانسجام بين الهيئات المكلفة بتشجيع وترقية الاستثمار في تطبيق النصوص القانونية ومركزية القرارات"¹.

أ. المجلس الوطني للاستثمار:

هو سلطة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على تطوير الاستثمار، وفك الضغط عن الهيئات الأخرى وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ومحاولة التقليل من

¹ الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ: 10 أكتوبر 1993 م، المرسوم التشريعي 12-93 المتعلق بترقية الاستثمار، عدد 64.

البيروقراطية. أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت¹ 2001" وحسب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 و المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني وتشكيلته وتنظيمه وسيره فانه يوضع المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته¹ الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة ، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة. وبناء على أمر إصداره فإن المجلس الوطني للاستثمار يقوم بالمهام التالية:

• اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأوليواتها.

• اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مساهمة للتطورات الملحوظة

• الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات².

ب. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 06 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار³. و تقوم بممارسة مهامها هي:

• إعلام: استقبال وإعلام المستثمرين.

• تسهيل: التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات ، واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هذه القواعد المعيقة .

• ترقية الاستثمار: ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.

• إرشاد: تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم

• مساهمة تسيير العقار الاقتصادي: إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية وضمان تسيير محفظة

العقارات¹.

¹ الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006 ، المرسوم التنفيذي 281-01 المتعلق بتشكيل المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، عدد55، ، ص 06

² الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 ، المرسوم التنفيذي 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، عدد 64، ، ص 12 .

³ الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 ، المرسوم التنفيذي ، 06-356، المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتطويرها وسيرها، عدد64، ، ص13.

ج. الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار:

تكملة الجهود التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديد الصلاحيات لكل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية و الضبط العقاري، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

المبحث الثالث : تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

القيام بتحليل مناخ الاستثمار يعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر، خاصة وأن هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة. قصد التمكن من التقييم الجيد للمناخ الاستثمار في الجزائر اعتمدنا في دراستنا هذه على تحليل عدد من المؤشرات الكمية مثل معدلات النمو والتضخم ومستوى احتياطات الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية ونوعية البنية التحتية للمواصلات والاتصالات. ونظرا لأهمية العوامل المؤسسية في توصيف مناخ الاستثمار فإننا نخصص لها حيزا مهما من هذه الدراسة قصد معرفة نوعية مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره الاقتصادية على تنافسية الاقتصاد الجزائري :

عملت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد السوق على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفق بيئة معززة بمجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة و المنظمة للاستثمارات ، كما قدمت ضمانات تشريعية وقانونية وحتى إدارية حماية لرؤوس الأموال المستثمرة ورافقتها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الجهوية والإقليمية و الدولية ، وذلك بهدف فتح الأسواق الدولية أمام منتجات المشاريع الاستثمارية المستوطنة في الجزائر .

أ. تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

عملت الجزائر من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحوها ، وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة في القطاعات خارج قطاع المحروقات ، بغية توفير الظروف الملائمة للرفع من

¹ سحنون فاروق، سنة 2010، قياس أثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مقدمة كجزء لمطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم اقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، ص42.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

تنافسية اقتصادها. فقد أظهر تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2008 ، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أن تسارع وتيرة نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بلغ أقصاه في عام 2007 ، إذ "نمت تدفقات الاستثمار الوارد عالميا خلال عام 2007 و للعام الخاص على التوالي بمعدل بلغ 30% لتصل إلى 1833 مليار دولار مقارنة بنحو 1411 مليار دولار في عام 2006، بما يتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2000 بنحو 400 مليار دولار وذلك على الرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من عام 2007".

الجدول رقم 02: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2002م-2009م

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد مناصب الشغل	%
استثمارات محلية	70491	99.03	5017800	74.81	909465	91.04
شراكة	294	0.41	764593	11.40	3.31	3.31
استثمارات أجنبية مباشرة	400	0.56	924393	13.78	58450	5.58
مجموع الاستثمارات الأجنبية	694	0.97	1688985	25.18	89480	8.96
المجموع الكلي	71185	100	6706875	100	998945	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2002م-2009م

بالنسبة إلى الجزائر فإن التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2002-2009 قد وصلت إلى 694 مشروع استثماري أجنبي ، لأشخاص طبيعيين ومعنويين ن موزعة ما بين شراكة مع مستثمرين أجنب أو ملكية كاملة للأجانب بمبلغ إجمالي قدر ب 1688985 مليون دينار جزائري ، منها 294 مشروع شراكة بين أجنب ومحليين بمبلغ بقدر ب 764593 مليون دينار و 400 مشروع بمبلغ إجمالي يقدر ب 924393 مليون دينار مملوكة بالكامل المستثمرين أجنب محققة بذلك 89480 منصب شغل مباشر للأيدي العاملة الجزائرية ، حيث حققت التدفقات الواردة خلال هذه الفترة زيادة سواء في بيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها ، مقارنة بنحو 690 مشروع بمبلغ 1645187 مليون دينار خلال الفترة 2002-2008 . ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري كمشروع المليون سكن ومشروع الطريق السيار شرق غرب إلى جانب تضاعف التدفقات التي أجتذبه القطاع الصناعي ، و قطاع الخدمات ، و قطاع الفلاحة و إن كان بأرقام محتشمة . هذا إضافة إلى النتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية لدواليب الاقتصاد ، مثل تحرير قطاع التجارة الخارجية ، وسلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية و المصرفية ، ونتيجة هذا هو ما نلاحظه في التطور الهام لعدد المشاريع من سنة إلى أخرى.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

الجدول رقم 03: الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة و الصادرة خلال الفترة 2007م-2009م

الدولة / السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الاجمالي
الجزائر	607	292	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1665	9655
المغرب	400	1364	422	2808	481	2314	895	1536	2450	2577	15364
تونس	668	368	779	486	821	584	639	782	3312	1618	10057
ليبيا	148	128	141	113	145	143	357	1038	2013	2541	6767
موريتانيا	...	15	40	77	67	102	392	814	155	153	1815
المجموع	1823	2167	1820	4680	2579	3777	3165	5368	9725	8554	43658

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2007م-2009م

في سنة 2007 تصدر المغرب المرتبة الأولى مغربيا بمبلغ إجمالي قدره 2577 مليون دولار طبقا لإحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الواردات ، تليه ليبيا بمبلغ 2541 مليون دولار لتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة ثم تونس في المرتبة الرابعة بمبلغ 1665 ، 1618 مليون دولار على التوالي هذا بالنسبة لسنة 2007 ، أما بالنسبة للفترة 1998-2007 ، فالمغرب حافظ دائما على الصدارة بمبلغ إجمالي يقدر ب 15364 مليون دولار ليؤكد مدى نجاح السياسة الاقتصادية المطبقة فيه ، لتأتي تونس في المرتبة الثانية بمبلغ 10057 مليون دولار فالجزائر ثالثا 9655 مليون دولار وفي المرتبة الرابعة ليبيا ب 5989 مليون دولار و أخيرا موريتانيا ب 1815 مليون دولار . ففي ليبيا القطاع الوحيد الجاذب للاستثمارات هو قطاع الطاقة (خاصة البترول) عكس المغرب . الذي أصبح منطقة استقرار بالنسبة الأجنبية خاصة في القطاع الفلاحي و الصناعي و الخدمي وهذا لوجود بيئة متفتحة على الاستثمار و الاستقرار السياسي ، عكس تونس التي تعتمد استثماراتها على القطاع السياحي في المرتبة الأولى . أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ تزايد حجم الاستثمارات في السنوات الأخيرة ليلعب مرتبة تنافسية مع الدول المغاربية و إن كان أغلبه في قطاع الطاقة و المحروقات ، ورغم ذلك فإن هذا التقدم يعزى إلى تغير المناخ احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة

2.9 مليار دولار وبحصة 6.2 في المائة حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012-2013 الذي أصدرته اليوم الثلاثاء . وكشف تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بمعدل 8 في المئة إلى 47 مليار دولار عام 2012 مقارنة مع 42.9 مليار دولار عام 2011 . و أظهر أن هذا الارتفاع الطفيف جاء كمحصلة للعديد من العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية ومن بينها الهدوء النسبي للأحداث السياسية في بعض دول المنطقة التي دخلت في مراحل الانتقال

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

السياسي وارتفاع التدفقات إلى بعض الدول المستقبلية الرئيسية في مقابل تراجع أداء عدد من الدول الأخرى .

جدول رقم 04: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر في الفترة 2002 م – 2011 م

القطاع	حجم الاستثمار مليون دج	(%) النسبة	عدد المشاريع	(%) النسبة
الزراعة	6.533	0,30 %	8	1,77 %
البناء والأشغال العمومية	41 981	1,94 %	70	15,52 %
الصناعة	949 710	43,88 %	257	56,98 %
الصحة	8.589	0,40 %	3	0,67 %
النقل	9 351	0,43 %	16	3,55 %
السياحة	481 321	22,24 %	11	2,44 %
الخدمات	578 393	26,72 %	85	18,85 %
الاتصالات	88 500	4,09 %	1	0,22 %
المجموع	2 164 378	100 %	451	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002م-2011م

نلاحظ من الجدول (04) أعلاه أن معظم الاستثمارات الأجنبية هي في الصناعة الإستخراجية يليها قطاع الخدمات و السياحة، في حين لم تحظ بقية القطاعات وعلى رأسها الزراعة باهتمام المستثمرين الأجانب، كما يلاحظ ضعف حجم المبلغ المستثمر في بقية القطاعات .

جدول رقم 05: موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن إجمالي الاستثمارات في الجزائر في الفترة 2002 م -2011م

البيان	المبالغ (مليون دج)	النسبة %	عدد المشاريع	المناصب الشغل المفتوحة
إجمالي الاستثمار	6587522	100%	47284	754451
الاستثمار الأجنبي المباشر	1312905	19,96%	242	55424

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002م -2011م

حيث شكل الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 20% من إجمالي الاستثمار وذلك خلال 10 سنوات، كما أنه يساهم في تشغيل حوالي 55424 عامل أي حوالي 7.35% من اليد العاملة الناشطة في الجزائر وهي

أرقام متواضعة إلا أنها تشكل تطور ملموس مقارنة بالسنوات التي سبقت هذه الفترة وخاصة سنوات التسعينيات.¹

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا المطلب تلخيص مختلف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. الإصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي

للقيام بهذه الإصلاحات قامت الجزائر بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل معالجة مختلف الاختلال التي تعاني منها والتي تمكنها من الحد من العجز في موازين المدفوعات والموازن العامة، وهذا عن طريق تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة و تخفيض في معدلات التضخم والبطالة، و إلى جانب ذلك تحرير سعر الصرف وتحرير الأسعار... الخ. لهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية حيث أبرمت معها اتفاقيتين:

أ. اتفاق الاستعداد الائتماني الأول أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي عن طريق المفاوضات السرية في 30 ماي 1989 والتي تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير، حيث حددت هذه الاتفاقية بسنة واحدة حيث تلتزم الجزائر بالشروط التالي:

• الصرامة في إتباع السياسة النقدية.

• التخلص من عجز الميزانية العامة. التفعيل هذه الاتفاقية والالتزام بشروطها تم إصدار قانون رقم 89 في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار وهذا من أجل إرساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار حيث أصبح يتحدد السعر على أساس التكلفة وقوى العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية:

ب. اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

لقد جاء هذا الاتفاق لمواصلة الإصلاحات مما جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي، حيث توصلنا إلى اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 لمدة 10 أشهر و تتمحور أهدافه فيما يلي:

¹ السعدي رجال، وهيبة خلوفي، يومي 9 و 10 أبريل 2013، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التغيرات العالمية الراهنة: تشخيص و استشراف. الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي.

• تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و هذا من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية و الخاصة.

• ترشيد عملية الاستهلاك و الادخار.

2. سياسات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية

لقد جاءت هذه السياسات بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين حيث اتجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي.

أ. بالنسبة للسياسة النقدية: قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية يمول عن طريق

الإصدار النقدي مما أدى إلى رفع معدل التضخم و عدم توازن الحساب الخارجي منه لا يمكن القول انه توجد سياسة نقدية واضحة, و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي منجهة و ضعف الوساطة المالية

ب. بالنسبة لسياسة سعر الصرف: أعطى التحديد الإداري للدينار مقابل الدولار قيمة أعلى و غير حقيقة للدينار الجزائري الذي أدى به إلى إحداث عجز في الحساب الجاري الخارجي للدولة و ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية ومن التدابير سياسة سعر الصرف:

• إيجاد نظام سعر صرف مرن

• توفير سوق العملة ما بين البنوك.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري:

1. انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

أ. انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان التجاري:

إن ظهور التبادل التجاري الدولي أو التجارة الدولية ولذا حركة النشاط الاقتصادي بين الدول كفاءة هذه الحركة تقاس بميزان يدعى الميزان التجاري، الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات من السلع فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس. وهذا السبب إلى قيام المستثمرين بتمويل مشاريعهم لهذا النوع من السلع، وكذا إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي بما فيه الطريق السيار شرق غرب وبرنامج مليون سكن وما يتطلبه من سلع تجهيزية .

ب. انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدورة الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية و المديونية للدولة. وبالتالي هذه الميزان يعكس حركة تدفق رؤوس الأموال للدولة.

ج. انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات وباقي التحويلات:

تسجل التحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري. ولقد سجلت الجزائر حركة في التحويلات المالية إلى الخارج وهي عوائد للاستثمارات الأجنبية المتواجدة بها. وهذه الاستثمارات تنشط أغلبها في قطاع المحروقات.

2. انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع المالي والمصرفية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب وجود نظام مالي ومصرفي فعال، يقوم بتشجيع الادخار و الاستثمار عن طريق الوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين وبين المقرضين ويعمل على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار، وتحويل الأموال . فرغبة السلطات العمومية الجزائرية في تحديث قطاع المصارف بعدما كانت غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس الأموال ولذا فتحت أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة عن طريق تقديم العديد من التحفيزات بهدف الوصول إلى نظام مالي فعال.

3. انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتشغيل:

أ. انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

قد يأتي النمو الاقتصادي من خلال إتباع أساليب فنية وتكنولوجية متطورة أو نتيجة نمو ملحوظ في عناصر الإنتاج المختلفة مثل النمو في عنصر العمل أو رأس المال البشري. لذا يتطلب نمو قطاعات النشاط الاقتصادي لأية دولة وجود رؤوس الأموال تستثمر فيها، لخلق قيمة مضافة تدعم بها الدورة الاقتصادية ، كما يجب أن ترافق رؤوس الأموال المستثمرة هذه وجود تقنيات تكنولوجية دقيقة في الإنتاج. لميزان التجاري ، الذي يؤدي إلى النمو السريع للناتج المحلي في الدولة وبالتالي الوصول إلى التنمية الاقتصادية المتكاملة كما أن هذا التمويل يتم تعبئة المدخرات المحلية وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير مناخ استثماري ملائم الذي سيحفز تدفق رؤوس الأموال بسبب وجود مستوى عال من متطلبات رأس المال الذي يسد فجوة موارد الدولة المضيضة.

ب. انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل:

تعتبر البطالة تهميشا اجتماعيا وظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية المرتبطة ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة عن العمل. ولا تحقق معدلات النمو إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية التي توفر مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية.

المطلب الرابع: الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

1. الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسة في اقتصاد الدول النامية:

- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.
- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات ، والمعدات والخبرات الفنية ، والتنظيمية و التسويقية ، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي .
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات ، عن طريق توفير رؤوس الأموال ، والتكنولوجيا ، إلى البلد المضيف ، وهما العنصران الضروري للتنمية الاقتصادية في الدول النامية يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية. الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية ، ليس في حد ذاته خيرا محضا ، بل ترد عليه عدة انتقادات منها :

• صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار ، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية ، التي تعتبر ربحا وفيرا وسريعا ، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب ، مثل النشاطات السياحية و المصرفية ، وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية ، يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال ، مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أمامية لاقتصاد أجنبي .

• يؤدي اختلال توازن علاقات بين أي شركة دولية عملاقة و دولة نامية على مساومة غير متكافئة بينهم حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية و القدرات المالية و التكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية ، مما ينتج عنه إجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير ، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمنا باهظا نظير ما يقدم من معرفة تقنية ، حقيقية كانت أو وهمية. وقد يلجأ إلى

التلاعب بالأسعار ، وذلك عن طريق رفع أسعار السلع و الخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج .

المطلب الخامس :عراقيل و حوافز و المخاطر للاستثمار الأجنبي المباشر.

1. عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشرة

يمكن تصنيف العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي إلى عراقيل سياسية وقانونية و إدارية وعراقيل اقتصادية واجتماعية :

أ. العراقيل السياسية والقانونية والإدارية : وتمثل فيما يلي :

- تذبذب الأوضاع الأمنية و إنعكاسها على الاستثمارات الداخلية . غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار
- الكثير من التشريعات المتعلقة بالاستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبين العلاقة بين الاستثمار و البيئة .

• عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.

- تفشي الرشوة و البيروقراطية و الروتين في إنجاز الملفات ، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت
- نقص الخبرات الفنية و الإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية، مع قلة مكاتب الاستثمارات.

• انعدام البيانات و المعلومات الاستثمارية¹ .

ب. العراقيل الاقتصادية و المالية : تتمثل فيما يلي:

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية والتي يكون بروز ظاهرتي الفساد و المنافسة غير المشروعة.

• قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية

- عدم توفر بيئة استثمارية كسوق عمالة مؤهلة و غير مرنة وإضافة إلى ذلك صعوبة و إرتفاع تكلفة الخدمات مثل المياه والكهرباء.

• صعوبة الحصول على العقار الصناعي بالرغم أنه غير ممنوع للمستثمرين الأجانب ، وهذا راجع لكثرة

التعقيدات منها كثرة الإجراءات الإدارية وتعدد النصوص القانونية وارتفاع أسعارها حيث تصل مدة

¹ و صاف سعيدي ، قويدري محمد ، سنة 2008م، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، ص 9 .

الانتظار للحصول على العقار الصناعي في الجزائر ما بين 3 سنوات ونصف و 5 سنوات .

ج. العراقيل الاجتماعية والبنية التحتية :

• التناقص بين البرامج التعليمية و التكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق .مما أثر على القوى العاملة

المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية ، والزراعية و الخدماتية.

• نقص فادح في الهياكل و البنية التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البني من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تتمثل البني في توفير وسائل النقل السريع و بتكاليف معقولة ودون أي قيود أو متاعب في المطارات و الموانئ و الطرق ، وتوفير وسائل الاتصال بين الداخل و الخارج¹.

2. حوافز للاستثمار في الأسواق الأجنبية

أ. حوافز اقتصادية لتخفيض القيود في دول أوروبا الشرقية، و الذي خلق حافظ مفضل لجذب المستثمرين والدائنين الأجانب إلى تلك الدول.

ب. معدلات فائدة أجنبية كبيرة و التي تعوض نوعا ما من خلال أضعاف العملة المحلية عبر فترة من الزمن مقصودة أو معينة.

ج. التنوع الدولي و التي تكون المحفظة الكلية للمستثمر غير معتمدة على عملة بلد واحد ، وبذلك تكون اختلافات عبر الحدود في الشروط الاقتصادية يمكن أن تسمح بفائدة تقليل الخطر ، حيث أن محفظة الأسهم مثلا تعبر عن شركات عبر الدول الأوروبية هي أقل خطورة من محفظة الأسهم المعبرة عن شركات موجودة في بلدان أوروبية واحدة .

د. سعر الصرف و الذي يعبر عنها بعملة من المتوقع أن قيمتها ترتفع مقابل العملة الوطنية لبلدانهم²

3. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

• أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية و الاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع والوفير، الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، ويتفادون الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية و الثقيلة.

• إن تدخل حكومات الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدارة الشركات متعددة.

¹ وصاف سعبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

² ماجد أحمد عطا الله ، مرجع سبق ذكره، ص 105

الجنسية و توجيهها لخدمة أهدافها التوسعية، يؤدي إلى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة.

• مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وقد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.

• التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية والحساسة مثل الاتصالات والنقل والتمويل وصناعة السيارات والصناعات البترولية و الإلكترونيات، بحيث ينظر كثير من أصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية.

ب. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن وراءه الدول القائمة به تتمثل في:

• خطر حجم السوق في الدولة المضيفة: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان

قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتاج المحلي الإجمالي

• خطر التضخم: تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل

• خطر تغيرات سعر الصرف، والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة¹.

¹ عبد النور ميساوي، نبيلة باديس، الاستثمار الأجنبي و آثاره، مداخلة الملتقى "الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على الدول المضيفة"، جامعة قسنطينة ص 51

خلاصة الفصل الأول:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بسهولة نقل التكنولوجيا وخاصة رؤوس الأموال من بلد إلى بلد آخر وأيضا تكمن أهميته في تطوير العجلة الاقتصادية. فيكون تدفقه عن طريق أشكال مختلفة سبق وذكرناه حسب سياسة وأهداف الشركات الأجنبية في البلد المضيف ، كما يجب على الدول المضيفة التقليل من المخاطر و المعوقات التي قد تؤثر عليها سلبا في اتخاذ أي قرار يخص الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات لتشجيعه وتطوير اقتصاد البلد. كما ركزنا أيضا على النظريات التي فسرت هذه الظاهرة فوجدنا أنها مكتملة لبعضها البعض في تحليل وتفسير الاستثمار الأجنبي. فقامت الجزائر بتطوير المناخ الاستثمار وجذبه أكثر إلى البلد من خلال الهيئات و الإصلاحات و إصدار قوانين و الضمانات الممنوحة للمستثمرين والامتيازات الضريبية أو الجبائية . فنستنتج من هذا الفصل أن الجزائر مازالت كل البعد عن تحقيق نمو استثماري من خلال العراقيل و القوانين والشروط التي تتبعها فيجب إعادة النظر فيها و اتباع سياسة فعالة من أجل الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية من خلاله.

الفصل الثاني

مفاهيم بعض المؤشرات الكمية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

إن دول العالم تسعى إلى تحقيق رفاهية الاقتصاد وذلك من عدة أساليب مختلفة، ومن بينها جذب رأس المال الأجنبي عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مدخل مهم للدول خاصة النامية. فهناك عوامل تؤثر بشكل كبير على الاستثمار كقرار المستثمر والبيئة المحيطة ومدى مساهمتها في إنجاز هذا المشروع بمشروع الاستثمار والقدرة الإدارية والمالية والتكنولوجية واستقرار البيئة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر الأجنبي. فالمؤشرات الكلية الاقتصادية لها تأثير كبير في زيادة تدفق الاستثمار للدول المضيفة كارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم وتحديد السياسة الضريبية واستقرار سعر الصرف. في هذا الفصل سنتطرق إلى أهم المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة على قرارات المستثمر الأجنبي، فقسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أهم المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفاهيم حول الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: مفهوم الضريبة وكيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: مفهوم سعر الفائدة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الرابع: مفهوم سعر الصرف وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الخامس: مفهوم التضخم وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول سعر الصرف وكيفية تأثيره على الإستثمار.

مطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف وأشكاله ووظائفه.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف الأجنبي والتنبؤ به.

المطلب الثالث: أدوات سياسة سعر الصرف.

المطلب الرابع: تأثير سعر الصرف على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: مفهوم التضخم وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وآثاره.

المطلب الثالث: معالجة التضخم.

المبحث الأول: أهم المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
المطلب الأول: مفاهيم حول الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر النمو الناتج المحلي مقياسا للنمو الاقتصادي في تلك الدولة، ولهذا كان من الأهمية بمكان أن تتعرف على الناتج المحلي وعلى كيفية حسابه.

1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

وهو عبارة عن كمية أو قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أو من الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد حسبته بالرقعة الجغرافية لذلك البلد.

وفي الحقيقة يمكن التحويل من الناتج القومي إلى الناتج المحلي من خلال الاعتماد المفاهيم المطروحة لكل منهما، ويمكن تقديم بعض الصيغ أو المعادلات لتوضيح عملية التحويل من مفهوم آخر¹

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{صاني عوائد عناصر الإنتاج}$$

أو:

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{دخول المواطنين المحولة للداخل} - \text{دخول الأجانب العاملين في الداخل والمحولة للخارج}$$

أيضا يعرف على أنه قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة في السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة² والناتج المحلي الإجمالي إنما يشمل مشتريات المستهلكين من السلع و الخدمات ، ومشتريات منشأة الأعمال من الآلات و المعدات ، كما يشمل شراء القطاع العائلي للمساكن.

ومن خلال الناتج المحلي الإجمالي يمكن ملاحظة الآتي:

• أن الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع يتضمن قيمة السلع و الخدمات النهائية فقط، وليس قيمة كل السلع والخدمات التي أنتجتها المجتمع خلال الفترة الزمنية، لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست جميعها غائية

¹ محمود حسين الوادي، 2009، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، ص 22.

² كاظم جاسم العيساوي، محود الوادي، 2000، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان، ص 27.

فمنها ما هو من السلع و الخدمات الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في العمليات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي¹.

مثال: إنتاج القطن الخام بعد سلعة وسيطة تدخل في إنتاج غزل القطن، يمثل مدخلا للوحدات الإنتاجية التي تصنع المنسوجات، وهذه الأخيرة تمثل مدخلا لصناعة الملابس، فالذي يجب أن يحسب هو الناتج النهائي وهو الملابس سلعة مائية تدخل في الناتج المحلي الإجمالي.

• نعتبر عن الناتج المحلي الإجمالي بمقياس نقدي (القيمة السوقية) وذلك حتى تسهل علينا تقدير قيمة الناتج للسلع و الخدمات المختلفة، فمثلا كيف يمكن أن تجمع منتجات الاقتصاد غير متجانسة مثل السيارات، الفواكه، الخدمات البنكية، التأمين، غير ذلك فالتعبير النقدي هو الوسيلة التي تعالج ذلك.

$$GDP=P1Q1+P2Q2+P3Q3.....PnQn$$

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبسعر التكلفة:

يمكن حسابه ب:

أ. بسعر السوق: يمكن تقديره على أساس الأسعار السائدة (الجارية)، أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع و الخدمات النهائية، خلال فترة تقدير الناتج المحلي. للعديد من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما يشتمل على الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على بعض السلع والخدمات خلال تلك الفترة، مثل الضرائب العامة على المبيعات. فإن فرض هذه الضريبة على سلعة أو خدمة معينة يجعل سعر السوق (السعر الذي يدفعه المستهلك) أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج النهائي لتلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة.

ولكن يحدث عكس ذلك في حالة دفع إعانات لمنتجات بعض السلع و الخدمات، حيث نجد أن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق سوف تكون أقل ما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل المساهمة بخدماتها الإنتاجية سوف تختلف عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق.

ب. الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (تكلفة عناصر الإنتاج):

وهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحا منه قيمة الضرائب غير المباشرة، وإضافة قيم الدعم وإعانات الإنتاج. ويمكن ذلك من خلال المعادلات التالية:

$$\text{الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج} = \text{الناتج المحلي بسعر السوق} - \text{الضرائب غير المباشرة} + \text{إعانات الإنتاج}$$

¹ حسام علي داوود، 2011، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، ص53

ويعتبر تقدير الناتج المحلي بسعر السوق هو الأكثر اتفاقاً و شيوعاً بين الاقتصاديين وفي معظم النظم الاقتصادية المعاصرة التي تطبق نظام الضرائب غير المباشرة، ونظام الإعلانات ولكن هناك بعض الدول تقوم بتقدير ناتجها بسعر تكلفة عوامل الإنتاج وذلك من أجل تحديد ضغط الأعباء العامة على الدخل القومي بثمن تكلفة عوامل الإنتاج¹.

2 طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة من الزمن

أ. طريقة المنتج النهائي: تتم عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية. فيمكن قياسه على أساس أنه مجموع قيم ما تم إنتاجه من مختلف السلع و الخدمات النهائية، حيث يتم إضافة هذه الأخيرة المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام) ، فيتم تقديره على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل سلع النهائية خلال فترة التقدير أي:

حيث:Qa, Qb, Qc سلع وخدمات مائية $GDP-Qa.Pa+Qb.Pb+Qc.Pc+.....+Qn.Pn$

ب. طريقة الإنفاق: إنفاق الدخل المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع و الخدمات المختلفة. وتحسب كما يلي:

• حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق: على أساس مستخدميها النهائي ، حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية للإنفاق ، تمثل الاستخدامات النهائية لتلك السلع والخدمات المختلفة وتمثل فيما يلي :

• نفقات الاستهلاك الخاص من قبل القطاع المنزلي على السلع والخدمات الاستهلاكية: وتشمل إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة مثل السيارات، الغسالات..... الخ وأيضا الإنفاق على الخدمات التعليم.

• الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص: يمثل القطاع الإنتاجي على السلع الإنتاجية . وهي السلع من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج سلع أخرى. (استثمار الخاص و الاستثمار الإجمالي).

• الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص: يمثل القطاع الإنتاجي على السلع الإنتاجية . وهي السلع من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج سلع أخرى. (استثمار الخاص و الاستثمار الإجمالي).

صافي الاستثمار الخاص = الاستثمار الإجمالي - اهتلاك رأس المال

¹ حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص 6

• الإنفاق الحكومي: هناك نوعين :

- ✓ الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابل سلعاً أو خدمات وينظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.
- ✓ الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعاً أو خدمة ولا ينظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.
- صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات: وهو يمثل المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى من حيث التصدير والاستيراد حيث أن :
- ✓ الصادرات: تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية.
- ✓ الواردات: تعبر عن الإنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج ، سواء كانت على شكل سلع

3 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

يؤثر معدل الاستثمار وإنتاجيته في النمو الاقتصادي، لذلك يحدد الاستثمار معدلات النمو الاقتصادي، وأبرزت نماذج النمو الاقتصادي المختلفة العوامل التي تحدد الاستثمار ، فنجد أن الاستثمار في الفكر الكلاسيكي يتحدد بمعدل الربح ويرتبط معه بعلاقة طردية، فإن انخفاضه يؤدي إلى ثبات معدل النمو الاقتصادي، وفي هذه الأخيرة يكون الاستثمار للإحلال فقط وتنخفض الأجور الحقيقية ويزداد الاستثمار في الأجل القصير نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية، فتزداد الأرباح ، ويزداد الاستثمار مرة أخرى فيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

أن السياسات الاستثمارية التي تحفز الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل سياسات تطوير التعليم، أو السياسات التي تؤدي إلى زيادة عوائد الاستثمار فتؤدي إلى حرية انتقال الاستثمارات و الأفراد و التكنولوجيا، تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي¹.

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال عدة مجالات، وتعتبر مساهمته في تكوين رأس المال أهم هذه المجالات، كما يؤثر على ميزان المدفوعات، والتغير التكنولوجي، بالإضافة إلى التركيب الصناعي. ولقد ذكرت (Dutt, 1998) هذه الآثار بالتفصيل، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

• تكوين رأس المال: أصبح من المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم أهم مصدر للدخار والاستثمار للدول التي تتصف بانخفاض مستوى الادخار المحلي وضعف الجهود المحلية للاستثمار، كما هي غالبية الدول النامية.

• ميزان المدفوعات: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تحسين ميزان المدفوعات للدولة

¹ منصور الزين، سنة 2012م، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراجحة، الأردن، ص113.

المستقبل، وذلك من خلال تدفقات رأس المال الداخلة، ومن خلال الصادرات وتقليل المستوردات من السلع المنتجة من قبل هذه الشركات.

• **التغير التكنولوجي:** حيث تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم القنوات لتدفق التكنولوجيا

الأجنبية للدول النامية وتدريب العنصر المحلي على استخدامها مما يقود إلى تنمية القدرات المحلية.

• **الهيكلة الصناعي:** انصب التركيز في هذا المجال على أثر المؤسسات صاحبة القوة الكافية لوضع قيود تحد من المنافسة في الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالكفاءة، والتغير التكنولوجي، ونشاط الصناعة الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدولة المضيفة. فيتميز الاقتصاد الجزائري من خلال حقيقة أن صناعة النفط وحده مسؤولا عن 97.5% من العائدات الاقتصادية للجزائر. وهذا، بالتالي، حققت براعة اقتصادية حقيقية من خلال سلسلة من الإصلاحات على المؤسسية و الاقتصادية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، بفضل الإصلاحات التحرير و الخصخصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة تنفيذها من بداية 90 و ازدهرت النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة

المطلب الثاني: مفهوم الضريبة وكيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب الضرائب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط الاستهلاك وتشجيع الادخار وتوجيه الاستثمار، ولذلك سوف نتناول في هذا المبحث تعريف الضريبة ومحدداتها وأنواعها وأدوات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **تعريف الضريبة:** توجد عدة تعريف للضريبة بمفهومها التقليدي والحديث فتعرف الضريبة على أنها "فريضة إلزامية يلتزم المكلف بأداءها للدولة تبعا لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة .

وتعرف على أنها: "هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من قبل السلطات العامة.

وكذلك تعرف على أنها: "مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجنه من المكلفين بصورة جبرية نهائية دون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية أوفي سبيل تدخل الدولة فقط ومنه يمكن القول أن الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل وبصورة نهائية تقوم به الدولة وفقا لقواعد قانونية، وهذا الاقتطاع يكون من أموال الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، ويتم هذا الاقتطاع وفق مقدرتهم من أجل تحقيق المنفعة العامة، ويمكن استخراج خصائص الضريبة من هذا التعريف :

- اقتطاع نقدي: أي أنها تدفع على شكل نقدي وليس عيني؛
- إلزامية: أي لا يوجد للمكلف بها الحرية في دفعها أو عدم دفعها، بل هو مجبر على دفعها؛
- اقتطاع نهائي: غير قابلة للاسترداد؛
- اقتطاع بلا مقابل: لا ينتظر المكلف بها مقابلا محددًا، بل تعود بالنفع العام؛
- المقدرة التكلفة: أي لا تكون ثابتة بل حسب مقدرة المكلف أي حسب (النشاط، الحجم)؛
- النفع العام: أي الغرض منها تغطية النفقات العمومية.

2. اركان الضريبة :

• الطابع النقدي: وهذا يعكس التطور الحاصل في شكل الضريبة التي ظهرت في بادئ الأمر في صورة أعمال للسخرية من جهة، ومن جهة أخرى يبرز الطابع النقدي للمجتمعات المعاصرة ، فضلا عما تتصف به النقود من مزايا . ويمس الطابع النقدي للضريبة ثلاثة جوانب تتصل بالوعاء التصفية و التحصيل. فوعاء الضريبة وغالبا ما يتكون من عناصر نقدية أو قابلة للتقدير النقدي. وهذا لا يعني أنه لا يمكن فرض الضرائب على عناصر غير نقدية، فالضرائب النوعية كالضرائب على استهلاك التبغ و المنتجات البترولية في الجزائر يتم حسابها على أساس الحجم ، العدد وليس على أساس القيمة النقدية لها. أما بالنسبة لتصفية الضريبة ، فغالبا ما يتطلب تحديد معدل حسابي يطبق على الوعاء المقدر نقديا ، إلا أنه يمكن أن يكون السعر المطبق على الوعاء ليس معدلا وإنما عدد من الوحدات النقدية. أما بالنسبة للتحصيل ، فهي المرحلة التي يظهر فيها الطابع النقدي للضريبة واضحا، فيتم تحصيل الضريبة نقدا سواء كان ذلك باستخدام النقود القانونية الصكوك أو التحويل إلى حساب مصرفي أو بريدي.

• الطابع الإجباري: الضريبة مظهر من مظاهر التعبير عن السيادة. ويتم إقرارها من طرف واحد هو السلطة . ويتطلب ذلك إجازة السلطة التشريعية، إلا أن هذا الطابع الإجباري يتعرض لبعض الاستثناءات:

• وجود نظام الإعفاء بطلب الممول: وهو يشمل أشخاصا خاضعين للضريبة في إطار القانون العام، إلا أنه يمكنهم طلب الإعفاء مؤقتا أو جزئيا نتيجة وجود نصوص صريحة تسمح وتحدد إمكانية وشروط الاستفادة من الإعفاء ، كما هو الحال بخصوص المزايا التي تمنحها الحكومة للاستثمار.

• وجود نظام الخضوع للضريبة بالاختيار: تحدد التشريعات الضريبية مجموعة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الضريبة، إلا أنه يمكنهم اختيار الخضوع للضريبة، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة في الجزائر ، إذ يمكن للأشخاص الذين

يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة اختيار الخضوع اعتبارا لقيامهم بتسليمات موجهة:

✓ التصدير.

✓ للشركات البترولية.

✓ للمكلفين بالرسوم الأخرى.

✓ للمؤسسات التي تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء.

• الطابع النهائي للضريبة: بحيث لما تدفع الضريبة لا ينتظر استردادها، وهذا ما يميز الضريبة عن القرض الإجمالي أو الإكراهي

3. تأثير الضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر :

مما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من بلد إلى آخر سعيا لتحقيق أكبر عائد ممكن، هذا ولأن الضريبة تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح. وبالتالي يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار حيث تلعب الضريبة كأداة مهمة للتأثير على ميل الاستثماري وذلك لأن زيادة الضرائب المباشرة (النسبية أو التصاعدية) تؤدي إلى تخفيض من قيمة الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي وإن للحوافز الضريبية دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وذلك نظرا لما يقدمه من مزايا فيمكن للدول المضيفة استعمالها كأداة لتوجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية ويتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر أكبر من الإعفاءات والحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية

كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أن تؤدي دورا مؤثرا في تشجيع الصناعات التصديرية بتوفير تسهيلات لمداخلها ومخرجاتها، حيث تتمثل هذه المزايا في استعمال الدولة أدوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن استخدام الأسعار الضريبية كأداة جذب المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين أي التمييز عند تحديد سعر الضريبة وفقا للسعر العادي أو استخدام الإعفاء الضريبي بطريقة تسمح لها بأن تمارس دورا مهما في التأثير على حجم الاستثمارات ونمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، وهذا من خلال الدور المهم الذي تلعبه في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر

بالنسبة للاستثمارات الجديدة وتزيد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها وخاصة المشروعات التي تحقق أرباحاً في بداية حياتها الإنتاجية، مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تعطي هذا الحافز، نظراً لأهميته لجأت إليه مختلف الدول النامية منها¹.

إضافة إلى ذلك يمكن استخدام الاهتلاك المتناقص الذي يؤثر على قرار الاستثمار ويوجه نحو الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق مزيد من الفعالية في عملية التنمية أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والموارد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري التي تكون لازمة لإنشائه وتشغيله أو لتوسع فيه².

ومنه يجب على الدول المضيفة أن تشرع العديد من التشريعات من أجل التخفيض من العبء الضريبي وإزالة المعوقات الضريبية والمتمثلة في الأزواج الضريبي وعدم التمييز في المعاملة الضريبية.

المطلب الثالث: مفهوم سعر الفائدة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

عندما يتوجه المستثمر إلى تمويل الاستثمار يتم عن طريق التمويل الذاتي وفي هذه الحالة فإن تكلفة التمويل تكون هي تكلفة الفرصة البديلة و أما إذا تم تمويل الاستثمار عن طريق الاقتراض من البنوك ، وفي هذه الحالة فإن تكلفة هذا الاقتراض تكون هي سعر الفائدة ، (وبشكل عام يوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار) فإذا ارتفع سعر الفائدة يقل الاقتراض من البنوك فيقل حجم الاستثمار ، أما إذا انخفض سعر الفائدة فيزيد الاقتراض من البنوك فيزيد حجم الاستثمار فقبل معرفة هذا نتطرق إلى حوصلة حول سعر الفائدة.

1. تعريف الفائدة وسعر الفائدة :

تعرف على أنها المبلغ المستحق على مبلغ معين اقترض لفترة زمنية تكون سنة عادة، وأما سعر الفائدة فهي النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبا إلى المبلغ الأصلي كأساس .

2. أصل الفائدة: تصنف إلى ثلاث فئات:

- الأفراد الذي يريدون شراء سلع استهلاكية قبل أن يقوموا بتدبير الثروة ولذلك فإنهم يكونون مستعدين للدفع فائدة في مقابل الإنفاق قبل الحصول على الدخل.
- الحكومة: في بعض الأحيان تقترض الحكومة لأسباب مختلفة وهي لذلك تكون راغبة في دفع فائدة للحصول على هذه الأموال.

- المؤسسات التجارية ترغب بالاقتراض للقيام بالإنتاج.

¹ يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص: 83 .

² نزيه عبد المقصود مبروك، سنة 2007، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص: 114.

3. أسباب الفروق في أسعار الفائدة: تختلف أسعار الفائدة التي تطلبها البنوك حسب اختلاف أغراض الاقتراض، ومن أهم أسباب الفروق في أسعار الفائدة يمكن إيجازها بما يلي:

- يعتبر اختلاف درجات المخاطرة عاملاً مهماً في سياسة الإقراض و الاختلاف في سعر الفائدة، فكلما زاد احتمال عدم إمكانية المقترض في دفع مبلغ القرض كلما زاد طلب المقرض على سعر فائدة أعلى و العكس.
- تؤثر مدة القرض في سعر الفائدة أيضاً فتكون أسعار الفائدة للقروض الطويلة الأجل أعلى من أسعار الفائدة للقروض قصيرة الأجل وذلك لأن الإقراض للأجل الطويل معناه حرمان المقرض من فرص استثمار أمواله لفترة طويلة من الزمن.

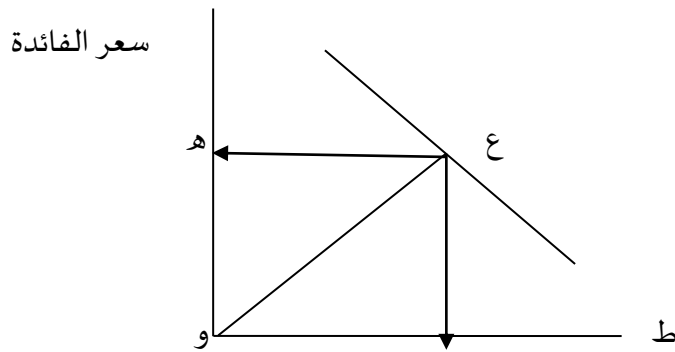
• الاختلاف في تركيب الأسواق من حيث درجة المنافسة بين المؤسسات المقرضة فإذا كان هناك بنك واحد فقط في مدينة صغيرة فمعنى هذا أن تتركز القوة الاحتكارية للسوق النقدي سيمكن هذا البنك من فرض سعر الفائدة أعلى مما تفرضه بعض البنوك في مدن أخرى.

4. تحديد سعر الفائدة: يتحدد سعر الفائدة في سوق المنافسة التامة لرأس المال النقدي عن ذلك

المستوى الذي يتساوى عنده الطلب الكلي للأرصدة المتاحة للإقراض مع العرض الكلي للأرصدة، والشكل

التالي:

الشكل رقم 01: رسم تخطيطي لتحديد سعر الفائدة



كمية رأس المال النقدي المتاح

يوضح تحديد سعر الفائدة. فإذا كان سعر الفائدة أعلى من (و هـ) فإن معنى ذلك أن الكميات المعروضة من الأرصدة المتاحة للإقراض أعلى من الكميات المطلوبة و بالتالي سوف يقوم عارض الأرصدة النقدية بتخفيض سعر الفائدة حتى تتساوى الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة .

أما إذا كان سعر الفائدة أقل من (وه) فإن معنى ذلك أن الكميات المطلوبة من الأرصدة النقدية المتاحة للإقراض أعلى من الكميات المعروضة مما يدفع سعر الفائدة إلى الارتفاع حتى يصل إلى المستوى (وه).

دور الدولة في تحديد سعر الفائدة: تدخل الدولة في تحديد سعر الفائدة لأن ذلك يعطيها إدارة اقتصادية فعالة لتطوير الاقتصاد وتوجيه الاستثمارات وزيادة فرص العمالة ومحاربة التضخم ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

5. سعر الفائدة والاستثمار:

يتحقق الكثير من الاستثمار عن طريق الاقتراض، ومن هنا فإن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة يعتبر مؤشراً قوياً على مستوى الاستثمار فعند ارتفاعه سيقبل الطلب على القروض الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستثمار أما من جهة الاستثمار المالي فإن سعر الفائدة يؤثر على الأدوات المالية التي تقوم على مبدأ توزيع الأرباح المعلومة في نهاية المدة على الأساس سعر الفائدة، ويكون تأثير سعر الفائدة على الاستثمار المالي وفق الآلية التالية: إن انخفاض سعر الفائدة عن الإيداع الناتج مثلاً عن زيادة عرض النقود سيؤدي بالمستثمرين إلى التوجه لسوق الأوراق المالية لشراء أدوات الدين المطروحة في السوق ذات سعر الفائدة المرتفع مقارنة بسعر الإيداع لدى البنوك، ونتيجة للطلب عليه سيرتفع سعرها السوقي، هذا من جهة يتحدد الاستثمار المالي انطلاقاً من سعر الفائدة المعروض في الأدوات المالية وسعر الفائدة في مؤسسات الإيداع المالية. وإذا كان معدل الفائدة مرتفعاً في الدولة الأم، فإنها ستجذب رأس المال الأجنبي في شكل استثمار أجنبي مباشر وستسبب ارتفاع معدل سعر الصرف. هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية. من ناحية أخرى إذا كانت معدلات الفائدة عالية في الدول الأخرى، فإن الاستثمارات سوف تغادر لتقود بذلك إلى تناقص العرض من العملة الأجنبية الأمر الذي يتجه يؤدي انخفاض معدلات سعر الصرف.

المطلب الرابع: مفهوم سعر الصرف وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر أسعار الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دوراً بارزاً في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية، وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كالتضخم، والنمو، ووضعية ميزان المدفوعات، كما يعتبر التعامل بالعملات الأجنبية مغامرة في حد ذاتها تتعقد كلما تغيرت الأحداث الدولية¹.

¹ السيد متولي عبد القادر، سنة 2010م، الأسواق المالية والنقدية، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، ص 265.

1. تعريف سعر الصرف:

1 يمكن تعريف سعر الصرف على أنه: "يمثل سعر الصرف، سعر النقد المحلي، معبر عنه بوحدات نقد أجنبية ويتحدد هذا السعر في سوق الصرف وفق الشروط المتغيرة لنظام النقد الأجنبي¹"
"هو ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف¹"
"يعتبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية أجنبية أخرى يمكن أن نستنتج من التعاريف السابقة أن سعر الصرف يربط الاقتصاد الوطني مع باقي اقتصاديات الأجنبية، عن طريق تبديل عدد من الوحدات الوطنية مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد الوحدات الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية. ، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 1.3035 \text{ دولار أمريكي}^2$$

وأما التسعير غير المباشر، فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر في الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار وكما يلي:

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 143.3970 \text{ دينار.}$$

2. تأثير سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن التقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف

¹ الطاهر لطرش ، سنة 2011م، تقنيات البنوك، المطبوعات الجامعية، ص 97.

² <http://www.dollarpricetoday.com/algeria/09/04/2022,18:00>

أي انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل الأسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة¹.

كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والتي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر².

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح cuschman سنة 1985، أن المستثمر الأجنبي ينجذب للدول بعد حدوث تخفيض العملة³.

وأن هذا المستثمر يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدايل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها كما توصل CAVES في دراسة سنة 1996 إلى وجود ارتباط سلبى بين معدل الصرف الاسمي و الحقيقى وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبى على المناخ الاستثماري

المطلب الخامس : مفهوم التضخم وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر

أ.تعريف التضخم:

1. مفهوم التضخم: يشير مفهوم التضخم بشكل عام إلى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي إلى الانخفاض القوة الشرائية للنقود ويعوقها عن أدائها لوظائفها على النحو كامل. فالتعريف السابق يؤكد على ما يلي:

إن الارتفاع لا يكون في كل الأسعار إذ قد ينخفض بعضها، وقد يرتفع بعضها.

¹ <http://www.dollarpricetoday.com/algeria/09/04/2022,18:00>

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص: 68.

³ عمر صقر، مرجع سابق، ص: 52.

● الارتفاع في الأسعار يجب أي يكون بصفة مستمرة، ويعني ذلك أن الارتفاع العارض والذي يتبعه استقرار أو انخفاض في الأسعار لا يعتبر تضخم، ولا يمثل تهديدا للاقتصاد القومي .

يقصد بالمستوى العام للأسعار (المتوسط المرجح لأسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد) أما معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فيقاس على النحو التالي:

$$f = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$$

حيث: P1: مستوى الأسعار في السنة الحالية.

1-Pt مستوى الأسعار في السنة السابقة .

F: معدل التضخم

ب . تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية. تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي و عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري¹.

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية¹ أي تتجه إلى إنتاج السلع و الخدمات التي ترفع أسعارها و ذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل و يتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية و في حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.

في دراسة سنة 1985 عن 54 دولة نامية Schneider and frey وقد أوضح كل من وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرا لأن ذلك يمثل مؤشر عن ضعف

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص: 71 .

الاقتصاد في الدول المضيفة ومن ثمة يمثل ذلك مخاطر سنة، 1997 في Nunnenhamp للمستثمرين في شكل توقعات سياسات غير مرغوبة كما بين دراسة عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية للدول (كولومبيا، شيلي، كوستاريكا) قد تمكن من تخفيض معدلات التضخم دون % 20 منذ 1984 قد حقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹ ومنه التضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية و في حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول سعر الصرف وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر أسعار الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دورا بارزا في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية، وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كالتضخم، والنمو، وضعية ميزان المدفوعات، كما يعتبر التعامل بالعملات الأجنبية مغامرة في حد ذاتها تتعقد كلما تغيرت الأحداث الدولية²

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله وظائفه:

1 . تعريف سعر الصرف: يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. وفي الواقع هناك طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر و التسعير غير المباشر.

أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وفي الوقت الراهن، قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر. وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا. في المركز المال في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 1.3035 \text{ دولار أمريكي}^3$$

وأما التسعير غير المباشر، فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر في الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار وكما يلي :

¹ دريد محمود السامرائي، سنة 2006م، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 139.

² عمر صقر، مرجع سابق، ص: 52.

³ <http://www.dollarpricetoday.com/algeria/09/04/2022,18:00>

1 دولار أمريكي = 143.3970 دينار

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات و الطلب عليها ويقوم وكلاء الصرف بإعلام زبائنهم بهذه الأسعار و السهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف. ومن المهم أن نفرق هنا بين نوعين لسعر الصرف: سعر الشراء و سعر البيع. سعر الشراء وسعر البيع: سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. بينما سعر البيع هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويكون سعر البيع دوما أكبر من سعر الشراء ويمثل الفرق بينهما هامش البنك، مثال على ذلك: سعر شراء الدولار: 1 دولار أمريكي = 180.00 دينار

سعر بيع الدولار: 1 دولار أمريكي = 182.00 دينار

ويمكن حساب هامش البنك من عملية شراء و بيع دولار واحد كما يلي :

هامش البنك = سعر البيع - سعر الشراء

182.000 - 180.000 = 2 دينار

حساب الأسعار المتقاطعة:

عند تبادل العملات في مركز مال معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل، يجب تحديد سعر تبادلهما. ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة. وتسمى الأسعار المحسوبة هذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

مثال على الجزائر: إذا فرضنا أن: 1 دولار أمريكي = 76.59 دينار

1 دولار أمريكي = 5,46 فرنك فرنسي

حساب سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي:

دينار = 76,59 / 5.46 = 14,02

التحسن أو التدهور في قيمة عملة مقابل عملة أخرى: تتغير أسعار العملات فالزمن ويكون عنك تحسن في سعر عملة مقابل عملة أخرى إذا كان سعر هذه العملة في نهاية الفترة أكبر من سعرها في بداية الفترة ويكون هناك تدهور في سعر هذه العملة مقابل العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة ويمكن أن نحسب التحسن أو التدهور في سعر عملة مقابل عملة أخرى في شكل معدل كما يلي:

تتغير أسعار العملات في الزمن ويكون عنك تحسن في سعر عملة مقابل عملة أخرى إذا كان سعر هذه العملة في نهاية الفترة أكبر من سعرها في بداية الفترة ويكون هناك تدهور في سعر هذه العملة مقابل العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة ويمكن أن نحسب التحسن أو التدهور في سعر عملة مقابل عملة أخرى في شكل معدل كما يلي:

حيث أن:

Δc : هو التغير في سعر العملة.

$Ct1$: هو السعر في نهاية الفترة

$Ct0$: هو السعر في بداية الفترة

مثال: في الجزائر، 27 مارس 2010، 1 دولار = 115 دينار

27 مارس 2010، 1 يورو = 142 دينار

2 أشكال عملية الصرف: عادة يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف أهمها:

أ. سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بجلالة وحدات عملة محلية" والمقصود¹ ذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي. والذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية(السوداء)

ب. سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا جيدا لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فان الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة¹.

فلو أخذنا على سبيل المثال الجزائر و الولايات المتحدة، يكون سعر الصرف كالتالي:

$$Er=en*pdz/pus$$

حيث: Er يمثل سعر الصرف الحقيقي

Pus : مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة بأمريكا

En : سعر الصرف الاسمي

¹ أمين صبيد، سنة 2013 م، سياسة الصرف، الطبعة الأولى، بيروت، مكتبة حسين العصيري، ص 24.

Pdz: مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة في الجزائر

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار، يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا، والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار، كلما انخفضت القدرة التنافسية للجزائر و العكس صحيح.

ج. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، فهو مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، ولا بد أن نخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، وهو ما يعبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي Ea.

د. سعر الصرف التوازني : هو السعر الذي يؤدي إلى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف

3.وظائف سعر الصرف: تتمثل وظائف سعر الصرف فيما يلي :

أ. وظيفة قياسية: حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية

ب. وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين: أين توجد ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد(ب)، وبالتالي تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيراد ، حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم بتشجيع استيراد معين ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول

ج. وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين أقطار العالم

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف الأجنبي والتنبؤ به

1.التنبؤ بسعر الصرف: رغم أن التنبؤ بتطور أسعار الصرف صعب للغاية خاصة في نظام الصرف، إلا أن هناك نظريات حاولت أن تضع قواعد تساعد على التنبؤ بسعر الصرف لعمليتين مختلفتين. ونحاول أن نتعرض في هذا المجال إلى نظريتين هما :

- نظرية تعادل القوى الشرائية: تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني، والعكس صحيح

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 96.61 دينار وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 6.9 %، بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة بعد سنة هو 7.2% في هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف تتغير نحو الارتفاع، بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار فيحسب سعر الصرف الجديد بين العملتين:

$$1 \text{ دولار} = [1 + (9.6\% - 2.7\%)]61.96$$

$$24.66 \text{ دينار} = \text{دولار} 1$$

ونلاحظ أنه بعدما كان الدولار الواحد يساوي 61.96 دينار، فإن ارتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار (انخفاض قيمة الدينار)، حيث أصبح الدولار (إنخفاض قيمة الدينار)، حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة يساوي 24.66 دينار

- نظرية تعادل معدلات الفائدة:

تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. وكقاعدة عامة، تنخفض بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر، والعكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني هو 9459.1 وكان معدل الفائدة السائد في ألمانيا بعد سنة هو 87.4% وسعر الفائدة السائد في الولايات المتحدة بعد سنة كذلك هو 67.5% ففي هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار سوف ينخفض أما المارك ويمكن حساب سعر الصرف الجديد للدولار مقابل المارك بعد سنة كما يلي:

$$1 \text{ دولار} = [(5.67\% - 4.87\%) + 1]1.9459$$

$$1.9459 = (0.008 - 1)$$

$$1 \text{ دولار} = 1.9303 \text{ مارك}$$

2. العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار الصرف الأجنبي:

إن أسواق الصرف التي تجمع الطلب على العملات الأجنبية وعرضها، تخضع لتغيرات مختلفة ومستمرة، وبالنتيجة فإن الأسعار السائدة في هذه الأسواق تتقلب حسب اتجاهات هذه العوامل ، ويمكن أن نقسم هذه العوامل إلى:

أ. عوامل موضوعية¹:

ارتفاع معدلات صرف العملات الأجنبية الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة النقد المحل تراجع أسعار السلع المصدرة: كإنخفاض الأسعار العالمية للبترول. العلاقات السياسية ، وما تؤدي إليه من أزمات وحروب، أو ردة أفعال الناس اتجاه مواقف سياسية محددة.

ب. العوامل الذاتية:

الإصدار النقدي و الإنفاق الحكومي: إن زيادة الإصدار النقدي ومنه الإنفاق يؤدي إلى زيادة عرض العملة، وبالتالي انخفاض الطلب عليها وهو ما يؤدي إلى انتقال منحى الطلب على العملة إلى اليسار معدل التضخم المحلي ومقارنته مع معدلات التضخم في الدول الأخرى.

المطلب الثالث: أدوات سياسة سعر الصرف

تجسيد سياسة سعر الصرف تستند إدارة الاقتصاد إلى العديد من الوسائل و الأدوات أهمها :

أ. تعديل سعر الصرف: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، هذا في حالة نظام سعر الصرف الثابت ، أما عندما تتدخل في ظل نظام صرف عائم، فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور قيمة العملة .

ب. استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية .

ج. استخدام سعر الفائدة: في حال ما إذا كانت العملة ضعيفة، يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، ففي النظام النقدي الأوروبي مثلا اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني، فعمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص3.

د. مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، يتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ما يلي :

• منع التسوية القبلية للواردات

• الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة

• تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافر إلى الخارج قصد السياحة

هـ. إقامة سعر صرف متعدد: يرمي نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هي اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، أحدهما يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو القطاعات المراد دعمها، أما السلع الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية تخضع لسعر صرف عادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية .

المطلب الرابع: تأثير سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن التقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى .

وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف. أي انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل الأسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية

المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والتي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وأن هذا المستثمر يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة.

المبحث الثالث: مفهوم التضخم وكيفية تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها أغلب بلدان العالم في الوقت الراهن، وهذا لما له من انعكاسات خطيرة في تعطيل آلية الأسعار حيث يفقدها ميزاتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات. ويتبع ذلك الاختلال في الأسعار صعوبات كبيرة للشركات الأجنبية في التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة

المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه

1 مفهوم التضخم: يشير مفهوم التضخم بشكل عام إلى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي إلى الانخفاض القوة الشرائية للنقود ويعوقها عن أدائها لوظائفها على النحو كامل¹.
فالتعريف السابق يؤكد على ما يلي:

إن الارتفاع لا يكون في كل الأسعار إذ قد ينخفض بعضها، وقد يرتفع بعضها. الارتفاع في الأسعار يجب أي يكون بصفة مستمرة، ويعني ذلك أن الارتفاع العارض والذي يتبعه

● استقرار أو انخفاض في الأسعار لا يعتبر تضخم، ولا يمثل للاقتصاد القومي. يقصد بالمستوى العام للأسعار (المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد) أما معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فيقاس على النحو التالي:

$$f = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$$

حيث: P1: مستوى الأسعار في السنة الحالية.

1-Pt مستوى الأسعار في السنة السابقة.

F: معدل التضخم

2. أسباب التضخم: يوجد نظريتان أساسيتان وهما :

التضخم بسحب الطلب: ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يقبل أفراد المجتمع على شراء كميات من السلع والخدمات أكثر مما يمكن توفيره في ظل الطاقة الإنتاجية القائمة ومقدرة المجتمع على الإنتاج، مع افتراض حالة التوظيف الكامل. ويؤكد تجارب كثير من الدول أن هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة

تطبيق بعض السياسات النقدية والمالية بصورة لا تتوافق مع سياسات الإنتاج و الاستثمار و العمالة والدخول كسياسة الإفراط في إصدار أوراق النقد¹.

ويتم معالجته إما تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي أو رفع معدل الزيادة في العرض الكلي أو كليهما تضخم التكلفة: جاء نتيجة مطالبة أصحاب عناصر الإنتاج بعوائد أكثر لخدماتهم مما تسمح به إنتاجية تلك العناصر ،مثال ذلك مطالبة النقابات العمالية برفع الأجور العمال.

ويتمثل علاج هذا التضخم من خلال زيادة درجة المنافسة في الاقتصاد القومي وتقليل و تخفيض القيود التي تفرضها الدولة على تجارة الخارجية².

المطلب الثاني: أنواع التضخم و آثاره

1.أنواع التضخم:

إن حدوث أحد أنواع التضخم قد يؤدي إلى حدوث نوع من أنواع أخرى ، فضلا عن أن هناك خاصية مشتركة تجمع بين كل الأنواع المختلفة للتضخم ألا وهي: عجز النقود عن أداء وظائفها كاملا.

أ. المعيار الأول : التضخم وفقا لحدثه "شدته":

طبقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين 3 أنواع التالية:

التضخم المعتدل: ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بشكل بطيء و متوقع، حيث يأخذ معدل التضخم منزلة التضخم منزلة عشرية أي أقل من 10 %، وهذا النوع من التضخم لا يحدث اختلالا في التوازن الاقتصادي، كما أن الاقتصاديين الكينزيون يرون أن هذا التضخم لا يشكل أي خطورة على النشاط الاقتصادي³

التضخم المتسرع: ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة قد تصل إلى منزلتين عشريتين أو ثلاثة أي بين معدل 10 % خلال فترة زمنية بسيطة .

التضخم الجامح: inflation hyper وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بمعدلات عالية وسريعة جدا حتى تصل إلى آلاف المرات في فترة وجيزة، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام ثقة الأفراد في النقود تماما مما يدعوهم من التخلص منها. وفي ظل هذه الظروف فإنه يصعب على السلطات الحكومية في هذه الحالة إعادة الاستقرار. ومن ثم النوع من التضخم يعد أخطر أنواع التضخم.

¹ هيل عجمي، رمزي ياسين،، سنة 2009 م، النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن ص2.

¹ محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي ، سنة 2007 م ، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان ، ص 1.

³ وديع طوروس، سنة 2010 م، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ص.192.

ب. المعيار الثاني: التضخم وفقا لمصدر التضخم: هناك نوعين للتضخم وهما:

التضخم المحلي (الداخلي): *local or internal inflation* وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي معين وفي زمان معين ، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية و الوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي .

التضخم المستورد : *inflation import* وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات لاقتصاد قومي معين وفي زمان معين .

ج. المعيار الثالث: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار: هناك نوعين
نميز بينهما :

التضخم الظاهر: *inflation open* وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق، وذلك استجابة لفائض الطلب .

التضخم المكبوت: *inflation Repressed* وهو عبارة عن حالة لا تستطيع الأسعار فيها أن ترتفع أو تتزايد نتيجة لوجود القيود النقدية المباشرة والتي توضع للسيطرة على الأسعار و التحكم فيها، مثل نظام التراخيص لبعض المواد الأولية¹.

- ارتفاع كلفة الإنتاج المحلي و بالتالي انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري .
- قد يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار².
- انتشار المظاهرات و الإعتصامات المطالبة بتخفيض الأسعار وزيادة مستوى الأجر.
- زيادة مستوى الفقر و بالتالي حجم الفئات المحرومة في الدولة.
- التأثير السلبي على خطط الاستثمار و الإنتاج على التوقعات الاقتصادية المستقبلية فهناك مدارس اقتصادية تعتبر التضخم سببا رئيسيا لدخول المنتجين الجدد إلى السوق للاستفادة من الارتفاع في الأسعار، وهي تثير الكثير من الشكوك بخصوص التوقعات المستقبلية أيضا³.

¹ محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

² وديع طوروس ، مرجع سبق ذكره، ص 194-195.

³ إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 198.

المطلب الثالث: معالجة التضخم

تختلف الأساليب و السياسات التي تستخدم عادة لمعالجة التضخم ،فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة أكبر من المعروض السلعي، يعتقدون أن معالجة التضخم تتطلب من الدولة و السلطات الاقتصادية أن تتخذ سياسات نقدية ومالية انكماشية لمعالجته تلك السياسات التي تتمثل في الحد من التدفق النقدي، كتقليص الإنفاق الحكومي ومعالجة عجز الميزانية ليس بإصدار المزيد من النقود وإنما من خلال طرح السندات الحكومية كوسيلة لسحب جزء من المعروض النقدي المتداول، كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دور في هذا المجال من خلال تأثيره على نشاط البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الائتمان، مع اعتماد سياسة معينة في مجال سعر الفائدة، كما يمكن أن تلعب السياسة المالية دورها الفاعل في هذا المجال .وذلك من خلال زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق العام وبذلك الشكل الذي يحد من زيادة الطلب .

أما البعض الآخر و الذي يرى بأن التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية و اجتماعية في الجسم الاقتصادي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية، فإنهم يرون بأن التضخم الهيكلي ضرورة لا بد منها . في الاقتصاديات النامية، وإنما ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب، وإنما ظاهرة تصاحب عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

فمعالجة التضخم تتطلب اعتماد سياسة فعالة في مجال الأجور و في توزيع الدخل بذلك الشكل الذي يكون أكثر عدالة ولصالح المجتمع من أجل تقليل التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين الأقاليم في البلد الواحد.

المطلب الرابع : تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية. تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي و عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري .

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية أي تتجه إلى إنتاج السلع و الخدمات التي ترفع أسعارها و ذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل, وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية و في حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية .

في دراسة سنة 1985 عن 54 دولة نامية *frey and Schneider* وقد أوضح كل من وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر, نظرا لأن ذلك يمثل مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة ومن ثمة يمثل ذلك مخاطر سنة, في *hampNunnen* للمستثمرين في شكل توقعات سياسات غير مرغوبة كما بين دراسة عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية للدول (كولومبيا, شيلي, كوستاريكا) قد تمكن من تخفيض معدلات التضخم دون % 20 منذ 1984 قد حقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومنه التضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

خلاصة الفصل الثاني :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة مفاهيم عن المؤشرات الاقتصادية حيث تناولنا من خلالها مفهوم كل من النمو الاقتصادي وتحديد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وكيفية حسابه و مفهوم التضخم وأنواعه، وخاصة معالجته من أجل تقليل من خطورته كما تناولنا مفهوم الضريبة و مبادئها التي أنشئت من أجلها ومختلف أنواعها ضرائب مباشرة وغير مباشرة وتطرقنا إلى سعر الصرف والتنبؤ به . من خلال ما تم التوصل إليه أن هذه المؤشرات جد مهمة من أجل تحديد مناخ الاستثمار و اتخاذ أي قرار استثماري عند المستثمر عند إختياره أي دولة مضييفة ، وبناء عليه توصلنا إلى أن كل من النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف والضرائب لها تأثير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر ,حيث نجد طبيعة العلاقات بين هذه المؤشرات والاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

1. هناك علاقة ايجابية بين معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
2. هناك علاقة ايجابية بين سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
3. هناك علاقة سلبية بين معدل الضريبة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
4. هناك علاقة سلبية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
5. هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفصل الثالث

دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

بعدها قمنا بالدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم بعض المؤشرات الكلية والعلاقة فيما بينهما في الفصلين السابقين سوف نحاول في هذا الفصل نوضح هذه العلاقة فيصوّر نماذج رياضية , ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية , لهذا سوفن حاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر المؤشرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنة 2010م-2020م لكن قبل ذلك لابد التعرف على القياس – الاقتصادي ومنهجيته،

لهذا قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول : الدراسة القياسية وتقنيات تقدير النموذج

المبحث الثاني : تحديد النموذج.

المبحث الثالث :بناء نموذج قياسي يحدد أثر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2010م-2020م.

المبحث الأول: الدراسة القياسية و تقنيات تقدير النموذج

يعتمد القياس الاقتصادي على تقنيات وإحصائيات اقتصادية و اختبارات قياسية من أجل تقدير النموذج والوصول إلى نموذج أفضل

المطلب الأول : طبيعة الاقتصاد القياسي

1- نظرية القياسي الاقتصادي: هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية أي تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق و التقنيات الرياضية و الإحصائية أي بناء نمذجة رياضية اقتصادية¹

2- منهج البحث في القياس الاقتصادي:

- تكوين النموذج القياسي: أي يعني تكوين الصيغة الرياضية) الكمية (للمشكلة المدروسة التي تربط بين الزاهرة المدروسة و العناصر التي تتحكم فيها من الفرضيات التي توفرها الفرضية الاقتصادية.
- تقدير النموذج القياسي: يعني محاولة الوصول إلى تقديرات كمية لمعاملات بواسطة طريقة المربعات الصغرى.
- تقييم النموذج القياسي: من خلال بعض الاختبارات الرئيسية مثل اختبار المعنوية الاقتصادية ، المعنوية، الإحصائية. جودة النموذج.²

أ. تقديم النموذج:

يرتبط رأينا في النموذج الخطي البسيط أن المتغير التابع (y) بمتغير مستقل واحد، أما في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع يرتبط بعدة متغيرات مستقلة:

- تقدير المعامل بطريقة المربعات الصغرى :

$$y = x\beta + \varepsilon$$

$$\hat{y} = xB$$

- تقدير بمعادلة الانحدار الخطي المتعدد :

حيث تصبح معادلة الانحدار بالشكل الآتي:

حيث أن:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + U_i$$

المتغير التابع = Y_i

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، سنة 2009 م ، الاقتصاد القياسي، الطبعة الثالثة، دار الجامعية، الاسكندرية، ، ص 4.
² مكيد علي، سنة 2007م، الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ، ص 2.

المتغيرات المستقلة أو التفسيرية = X's

متغير أو جزء الخطأ = U_i

أما معالم النموذج فهي الجزء الثابت للدالة = β_1

- الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى:

يستهدف تحليل الانحدار تقدير قيم معالم الدالة ولكن ليس هو الهدف الأساسي، وإنما هو وسيلة للوصول إلى أفضل تقدير ل β' و قيم Y هو ما يعني أن التقديرات المتحصل علمها تمثل أفضل تمثيل ويكون التنبؤ المستند عليها ممثلاً للواقع، ومن الطبيعي أن تكون هي نفس الفروض في حالة متغيرين.

- للمتغير المتوقعة القيمة $U_i = 0$ أي أن $E(U_i) = 0$

- لا توجد ارتباط ذاتي بين البواقي أي أن: $Cov(u_i, u_j) = 0 \quad i \neq j$

- تساوى تباين المتغير العشوائي u_i أي أن $var(u_i) = \beta$

- أن قيم المتغيرات المستقلة تتسم بالثبات من عينة لأخرى أي غير عشوائية أو احتمالية أي أن:

$$cov(U_i, X_{2i}) = 0$$

$$cov(U_i, X_{3i}) = 0$$

- إن النموذج محدد بطريقة صحيحة أي أن لا توجد تحيز محدد.

لا يوجد ارتباط معنوي بين المتغيرات المستقلة أو التفسيرية. أي أن: لا توجد علاقات خطية تامة بين X_2, X_3, \dots أي لا توجد ظاهرة أو مشكلة.

- يفترض أن النموذج الانحدار المتعدد خطي في قيم معاملات $linear$ in the parameters

- يوجد هناك تباين في المتغير التابع أما قيم المتغيرات المستقلة أو التفسيرية فتتسم بالثبات من العينات المختلفة¹.

المطلب الثاني: اختبارات الاقتصاد القياسي

1- اختبار معامل التحديد المتعدد (R^2)

يعد هذا الاختيار مؤشر أساسي في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X_i)، بعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، ويشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفصرة إلى تغيرات الكلية، حيث صيغته الرياضية هي على النحو التالي:

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح لله، سنة 2007 م، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، ص 38 ص 36.

$$R^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{y}^2}{\sum_{i=1}^n y^2} = 1 - \frac{\sum ei^2}{\sum (yi - \hat{y})}$$

$$\frac{USS}{TSS} = 1 - R^2 = \frac{ESS}{TSS}$$

حيث:

TSS: الإنحراف الكلي.

ESS: الإنحراف المفسر.

USS: الإنحراف غير المفسر.

وبغرض حساب قيمة R^2 لابد من إتباع الخطوات التالية:

• حساب $\sum ei^2$.

• حساب الإنحرافات الكلية $\sum (yi - \hat{y})$.

وقيمة R^2 تنحصر بين الصفر والواحد أي: $0 < R^2 < 1$.

وبذلك يمكننا التمييز بين حالتين كما يلي:

- إذا كان $R^2=0$ يعني ذلك لا وجود للعلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

- إذا كان $R^2=1$ يعني ذلك على قوة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

2- اختبار إحصائية (t) ستودنت :

يستخدم اختبار t عندما يكون تباين المجتمع مجهولا، وحجم العينة صغيرا، ويستعمل هذا الاختبار لتحديد معنوية المعالم المقدرة للنموذج القياسي واحدة تلوى الأخرى، انطلاقا من التوزيع الإحصائي ل ستودنت، ولكن نختبر مدى ثقة في المعلومات المقدرة من عينة يتعين إتباع الخطوات التالية:

• تحديد t^* المحسوبة باستخدام الصيغة التالية:

$$t^*_i = \frac{bi - \hat{bi}}{sbi}$$

• تحديد t الجدولية، ويمكن تحديد قيمة t الجدولية من جدول توزيع ستودنت عند درجات حرية معنوية

df=n-k و مستوى معنوية محدد 1% و 5%.

- حتى يمكن إجراء اختبار المعنوية للمعاملات المقدرة من عينة لا بد من استخدام فرض العدم والفرض البديل الخاصين بمعلمات المجمع كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : H_i = 0 \\ H_1 : H_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث أن H_0 من قيمة المعطاة، ولإجراء الاختبار نقوم بحساب t^* ونقوم بالبحث عن t الجدولية فإذا كانت:

- $t^* < t$ الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وتكون المعلمة المقدرة من العينة b_i لها معنوية إحصائية.

- $t^* > t$ الجدولية نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل وتكون المعلمة المقدرة من العينة غير معنوية إحصائية¹.

3- اختبار إحصائية (F) فيشر: كما هو مبين في الملحق 3.

يستهدف هذا الاختبار لمعرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, X_3, \dots, X_K$ على المتغير التابع Y وتستعمل هذه الإحصائية في اختبار معنوية المعامل المقدرة جملة واحدة، وهذا نظرا لتعدد معالم النموذج المقدرة، وبالتالي يختبر مدل ولية الإحصائية للمعامل المقدرة دفعة واحدة.

ولإجراء اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المقدر يتم إتباع الخطوات التالية:

- وضع الفرضيات بشكل واضح:
- فرضية H_0 : وتنص على إنعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع أي:

$$H_0 : B_1 = B_2 = B_3 \dots B_K = 0$$

- الفرضية البديلة H_1 : وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \dots B_K \neq 0$$

- اختبار مستوى معنوية (α) إما تكون 5% أو 1%.
- تحديد درجات الحرية (df) $(k-1)$ بالنسبة للبسط و $(n-k)$ بالنسبة للمقام.
- تحديد قيمة F^* المحسوبة.

يمكن تحديد قيمة F^* المحسوبة كما يلي:

$$F^* = \frac{R^2 / (k-1)}{(1-R^2) / (n-k)}$$

¹ كمال سلطان محمد سالم، سنة 2014 م، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ص 105 ص 107.

حيث:

R^2 : معامل التحديد المتعدد.

N : عدد المشاهدات أو حجم العينة.

K : عدد المتغيرات.

• تحديد قيمة F الجدولية.

• تكوين قاعدة القرار بمقارنة F* مع F

➤ إذا كانت $F^* < F$ المحسوبة الجدولية يتم رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة.

➤ إذا كانت $F^* > F$ الجدولية يتم قبول الفرضية البديلة مما يدل على أن معادلة

الانحدار المقدره ليست معنوية إحصائية في تفسير سلوك المتغير التابع وأن R^2 غير معنوية إحصائية.¹

4- اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي

تعتمد طريقة المربعات الصغرى على جملة من الفرضيات الأساسية التي رأيناها، ومن بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين أخطاء الفترات المختلفة.

تنص فرضية العدم في اختبار النموذج الخطي بصدد الارتباط الذاتي على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوماً:

فرضية العدم: $H_0: \rho = 0$

الفرضية البديلة $\rho < 0$ أو $H_1: \rho > 0$ وللتحقق من وجود أو إنعدام الارتباط الذاتي نستعمل:

5- اختبار (Durbin-watson): كما هو مبين في الملحق 1

وهو أشهر الإختبارات:

$$D = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

$$D \approx \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

وبعد حساب d نقارنها بين القيمتين d1 التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و du التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب الملاحظات n وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستويات الدلالة α (5%، 1%) ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي يوضح كافة الحالات الممكنة:

¹ حسن علي بخيت، سحر فتح لله، مرجع سبق ذكره، ص 91.

ارتباط ذاتي موجب	شك	انعدام الارتباط الذاتي	شك	ارتباط ذاتي سالب
0	d1	du	2	d1-4
				du-4
				4

فقيمة d الوسيط هي 2 وعندما ينعدم الارتباط الذاتي يكون $\rho=0$.

$$H_0: d=2 \Rightarrow \rho=0$$

$$H_1: d \neq 2 \Rightarrow \rho \neq 0$$

ويتم القبول أو الرفض حسب الحالات التالية :

$0 < d < d1-1$ وجود ارتباط ذاتي موجب.

$d1 < d < du-2$ مجال غير محسوم أي هناك شك في وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي.

$du < d < (4-dl)-4$ استغلال الأخطاء أي عدم وجود الارتباط الذاتي.

$(4-d) < d < (4-dl)-4$ مجال غير محسوم.

$(4-dl) < d < 4-5$ وجود ارتباط ذاتي سالب¹.

6- اختبار الاستقرار (show test):

الهدف من دراسة استقرارية النموذج هو التعرف على ما إذا كان النموذج لا يتغير هيكله من فترة لأخرى، لذا يتطلب هذا الاختبار تقسيم الفترة المدروسة لظاهرة ما لفترتين أو أكثر، و نظرا لأهميته ارتأينا التطرق إلى طريقة استعماله:

$$y_{1t} = a_0 + b_0 x_t$$

ومجموع مربعات البواقي للفترة t:

$$\sum e^2 = \sum (y_t - \hat{y}^-)^2$$

حيث:

N: عدد المشاهدات

$$\hat{y}_{1t} = a_1 + b_1 x_{1t} \quad \text{وفي الفترة الأولى :}$$

$$\sum e^2 = \sum (y_t - \hat{y}^-)^2 \quad \text{مجموع مربع البواقي للفترة الأولى :}$$

N1: عدد المشاهدات.

¹ حسن على بخيت ، سحر فتح لله ، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

$$\widehat{Y}_{2t} = a_2 + b_2 X_{2t} \quad : \text{مجموع مربعات البواقي الثانية:}$$

وعدد المعالم في النموذج المقدر في الفترة المدروسة يساوي عدد المعالم في النموذج الأول والثاني بعد تقسيم الفترة. وبعدها تحسبنا على النماذج نقوم بحساب F^* ونقارنها بقيمة F المجدولة عند مستوى الخطأ λ ودرجات الحرية $V_1=K, V_2=(n_1+n_2-2k)$ عدد المعالم كما يلي:

إذا كان $F^* < F_t$ فإن النموذج مستقر وبالتالي صالح للتنبؤ به مستقبلاً.¹

7- اختبار Breusch-pagan TEST

في الإحصاءات يتم استخدام اختبار Breusch باقان (سميت تريفور Breusch وأدريان باقان) لإختبار عدم تجانس في نموذج الانحدار الخطي، وهي تختبر ما إذا كان التباين المقدر للمخلفات من الانحدار تعتمد على قيم المتغيرات في هذه الحالة لدينا heteroskedasticity في نموذجنا.²

8- اختبار وايت white's test

- تقدير دالة الانحدار الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
 - الحصول على قيم البواقي et.
 - تقدير nR^2 حيث: n حجم العينة و R^2 معامل التحديد.
 - نقوم باختبار فرض العدم.
- إذا كان $nR^2 > X^2_{5,0.05}$ نرفض العدم وتوجد مشكلة عدم ثبات التباين وإذا كان العكس لا توجد مشكلة ثبات التباين.

9- اختبار Ramsey: Ramsey

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول هذه الفترة.

- 10- اختبار cusum: استقرار المعلمات داخل مجال الثقة القياسي من خلال نموذج اقتصادي ، وهو إختباري ديناميكي مبني على حركة الأخطاء.

¹ محمد غرس الدين، ياسر محمد جاد الله، سنة 2005 م، مدخل إلى الاقتصاد القياسي ، ص 69.

² http://en.wikipedia.org/wiki/Breusch%E2%80%93Pagan_test,16/02/2022,15: 00

المبحث الثاني: تحديد النموذج

يتم تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة للنموذج المراد قياسه إستنادا لمبادئ الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج.

إن الخطوة الأولى في تعيين نموذج أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي، تتمثل في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقا من قاعدة النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن متغير النمو الاقتصادي.

1- المتغير التابع: وهو المتغير المراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز PIB وهو حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط. نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

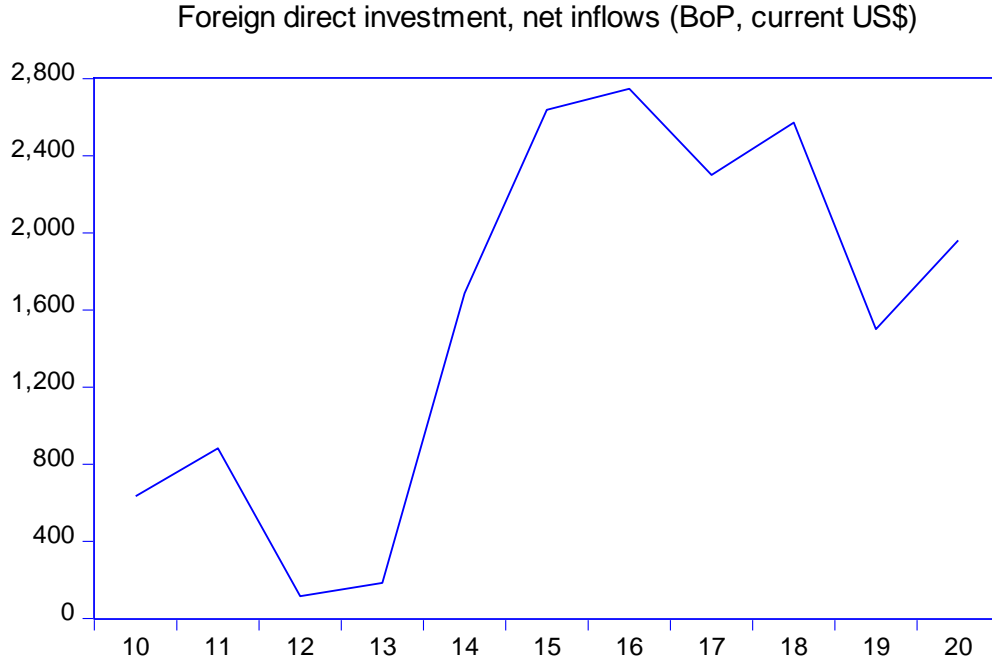
- الاستثمار الأجنبي المباشر : الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات في البلد المعني من المستثمرين لأجانب. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي ويرمز له ب IDE.

جدول رقم 06 : يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م.

السنوات	القيمة
2010	633,7
2011	881,9
2012	115,5
2013	184,1
2014	1686
2015	2638
2016	2747
2017	2300
2018	2571,29
2019	1500,4
2020	1961

المصدر : البنك الدولي (2010م-2020م).

الشكل رقم 02: منحى بياني يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.



المصدر: إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

بالاعتماد على الشكل رقم (2) نلاحظ أن الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2011 فقد كانت متذبذبة فقد عرفت عودة للاستثمار الأجنبي المباشر والذي توجه أغلبه إلى قطاع المحروقات، أما القطاعات الأخرى فلم تكن مستقطبة للاستثمار الأجنبي حيث قدرت ب 633.7 مليون دولار و 881.9 مليون دولار ثم انخفضت من الفترة 2012 إلى غاية سنة 2013 حيث قدرت ب 115.5 مليون دولار و 184.1 مليون دولار على التوالي ثم ارتفع سنة 2014 ب 1686 مليون دولار ، وهذا راجع إلى الاستثمار الكبير المسجل يمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية في قطاع المحروقات في الجزائر وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار.

أما في سنة 2015 و 2019 هناك تذبذب فقد قدرت ب 2638 سنة 2015 ثم انخفضت سنة 2020 ب 1691 مليون دولار وهذا راجع أن الجزائر عرفت انتعاشا ملحوظا من حيث التدفقات، وما يؤكد ذلك هو تحسن سياستها مع بعض الدول حول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

2- المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي لها القدرة على التأثير في المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة بينهم وهي:

- الناتج المحلي الإجمالي: معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة ويرمز له بGDP

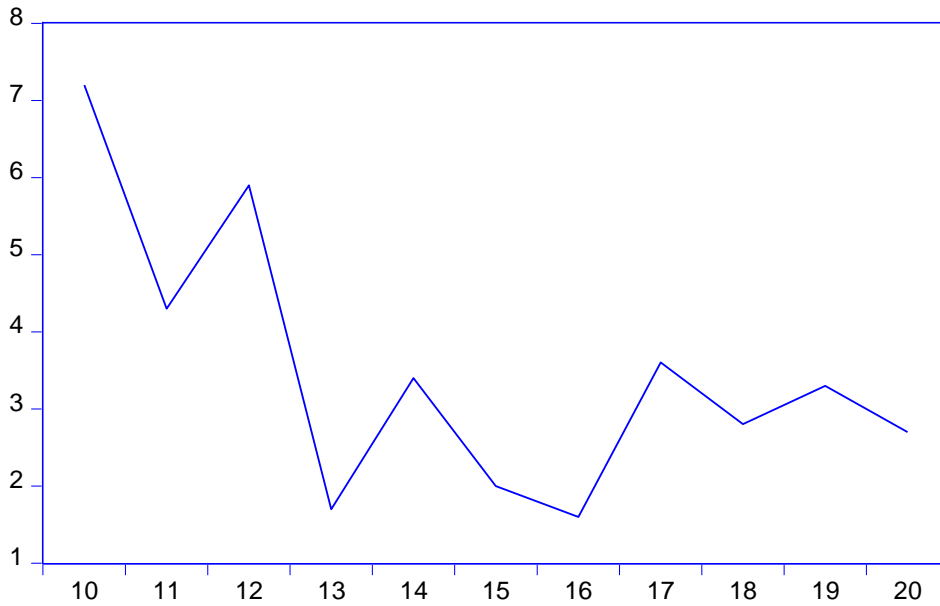
الجدول رقم 07 : النمو الاقتصادي للإنتاج المحلي الإجمالي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2010 م إلى 2020 م

السنوات	القيمة
2010	7,199999
2011	4,29999
2012	5,9
2013	1,699999
2014	3,4
2015	2
2016	1,599979
2017	3,600169
2018	2,800018
2019	3,299991
2020	2,69992

المصدر: البنك الدولي (2010م-2020م).

الشكل رقم 03 : منحنى بياني حول نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2010م-2020م

Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US\$)



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

من المنحنى البياني يتضح أن الناتج المحلي متذبذب، غير أن معدل هذا الناتج المحلي لم يكن ثابتا فقد ارتفع من 7.19999 مليار دينار عام 2010 ، وذلك بفضل ارتفاع معدلات الاستثمار الخاصة في قطاع المحروقات. فالجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على البترول.

- **سعر الصرف:** سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدد العملات الأجنبية) مقسوما على معامل انكماش أسعار أو مؤشر تكاليف ويرمز له بـ EXC .

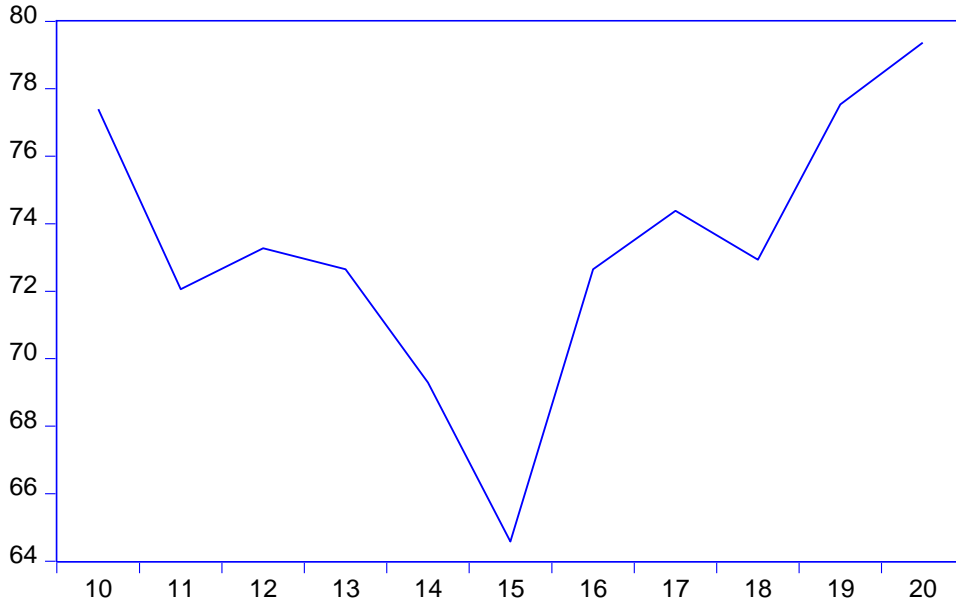
الجدول رقم 08 : قيمة سعر الصرف في الجزائر مقابل العملة الأجنبية خلال الفترة 2010م-2020م.

السنوات	القيمة
2010	77,39498
2011	72,06065
2012	73,2763
2013	72,64662
2014	69,2924
2015	64,5828
2016	72,64747
2017	74,38598
2018	72,93788
2019	77,5359
2020	79,3684

المصدر: البنك الدولي (2010م-2020م).

شكل رقم 04: يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر 2010م-2020م

Official exchange rate



المصدر: إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن سعر الصرف يأخذ قيما متذبذبة تكاد تكون ثابتة في بعض الفترات مما يؤثر على تكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج و العمالة و الأجور.

إذن التغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف، بالزيادة أو النقصان تؤثر على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم و يؤثر على القرار الاستثماري..

• سعر الفائدة: سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي ويرمز له بـ INT .

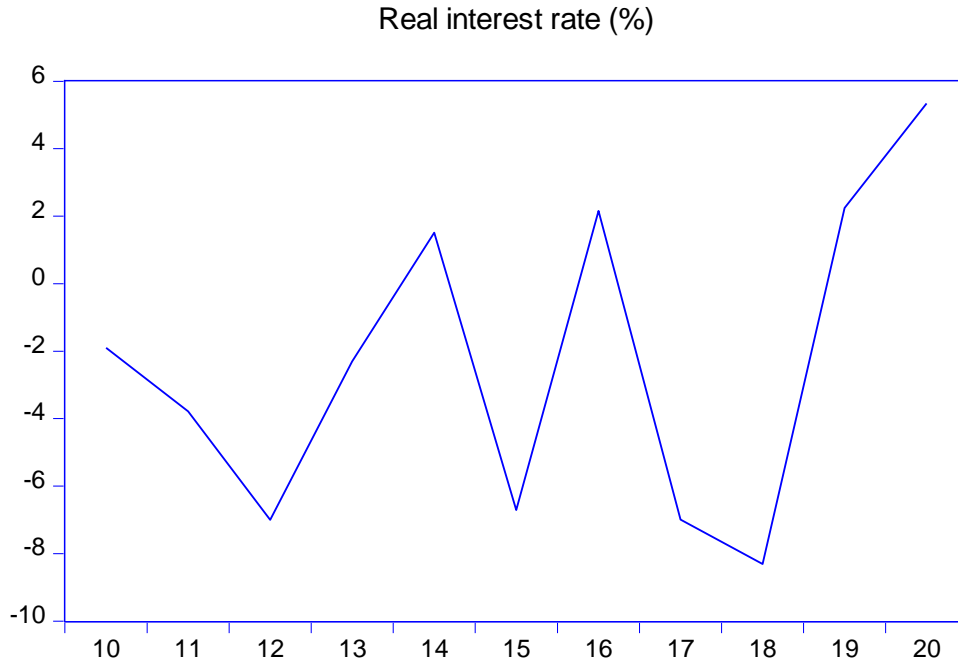
جدول رقم 09: نسبة سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م

السنوات	القيمة
2010	-0,1899
2011	-3,78415
2012	-6,99706
2013	-2,30372
2014	1,5082
2015	-6,70575
2016	21,569

2017	-6,99259
2018	-8,3079
2019	2,24625
2020	5,338059

المصدر: البنك الدولي (2010م-2020م).

شكل رقم 05 : تطور نسبة سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م.



المصدر: إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن أسعار الفائدة متذبذب فكانت جد منخفضة في السنوات الأولى ثم عرفت استقرار خلال السنوات الأخيرة بين 6% و 11 %، ويرجع السبب في ذلك إلى استقرار في الوضعية النقدية للجزائر باعتبارها شرطا أساسيا لتنمية الاستثمار، كما أن ثبات أسعار الفائدة الحقيقية ساهم في تشجيع الطلب الاستثماري للقطاع الخاص.

• إذا كان معدل الفائدة مرتفعا في الدولة الأم، فإنها ستجذب رأس المال الأجنبي في شكل استثمار أجنبي مباشر وستسبب إرتفاع لمعدل سعر الصرف.

معدل التضخم: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز ويرمز له بINF

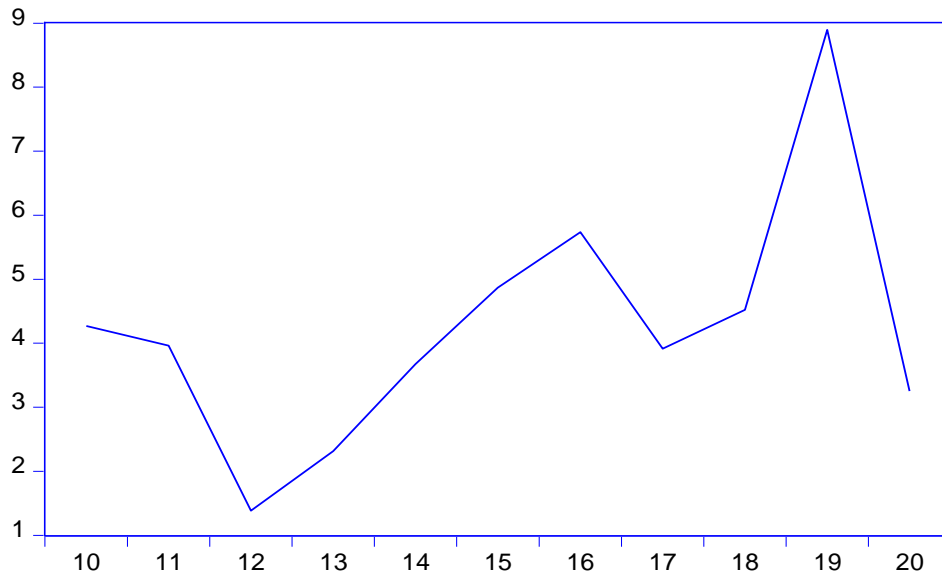
جدول رقم 10: يوضح معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م.

السنوات	القيمة
2010	4.26895
2011	3.9618
2012	1.3824
2013	2.31452
2014	3.6738
2015	4.86629
2016	5.73433
2017	3.913
2018	4.5217
2019	8.89450001
2020	3.2536

المصدر: البنك الدولي (2010م-2020م).

الشكل رقم 06 : منحني بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010م-2020م.

INF



المصدر: إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل البياني أن معدل التضخم كان مرتفع في السنوات الأولى بين 16% - 31% ثم انخفضت في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى انتهاء الجزائر سياسة لاستقرار الأسعار من أجل الوصول إلى نسبة β منخفضة ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

- إيرادات ضريبية (من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) : تشير إيرادات الضرائب إلى التحويلات السرية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة. وتُستثنى من ذلك تحويلات قسرية معينة مثل الغرامات والجزاءات ومعظم اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتُعامل الأموال المردودة ويرمز لها بـ IBS.

ملاحظة:

لم نتطرق إلى إدخال هذا المتغير في النموذج ككل وذلك بسبب عدم كفاية البيانات.

المطلب الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

بعد أن تم تحديد المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر، يتعين في هذه المرحلة تحديد الشكل الرياضي للنموذج النمو، وتشير الدراسة التحليلية إلى وجود العديد من الأشكال التي تأخذها المعادلات السلوكية للنمو منها الخطية والغير خطية.

1- تحديد الشكل الخطي للنموذج.

تكون الصيغة الرياضية لهذا النوع من الأشكال كما يلي:

$$IDE = \beta_0 + \beta_1 GDB + \beta_3 INF + \beta_4 INT + \beta_5 EXC + \mu_i$$

2- تحديد الشكل غير الخطي للنموذج: تكون الصيغة الرياضية لهذا الشكل كما يلي:

$$\ln IDE_t = \beta_0 + \beta_1 \ln GDP + \beta_3 \ln INF + \beta_4 \ln INT + \beta_5 \ln EXC + \mu_i$$

حيث:

- $\beta_1, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ معاملات النموذج.

- μ_i يمثل المتغير العشوائي.

- T هو عدد المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة ما بين 2010م-2020م.

- GDP يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

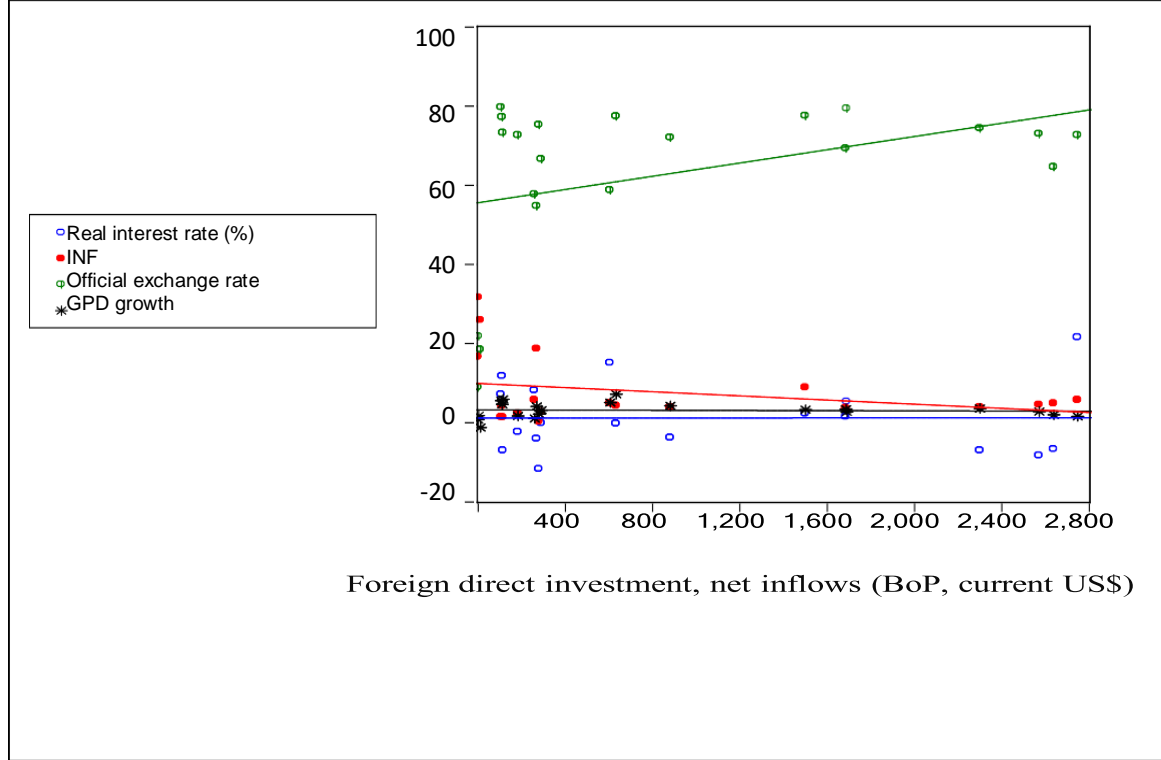
- IDE يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

- INF يمثل سعر التضخم.

- INT يمثل سعر الفائدة.

- EXC يمثل سعر الصرف.

3- انتشار البيانات القطاعية: لمعرفة الشكل الذي يأخذه نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، لابد من أخذ فكرة أولية عن طبيعة انتشار البيانات



المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews10)

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي ودراسته إحصائيا واقتصاديا.

بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي لنموذج النمو المرغوب، تأتي مرحلة القياس وتمثل في تقدير معلمات النموذج، وتم الاعتماد في عملية التقدير على بيانات فعلية تتعلق بمتغيرات النموذج. ولقد تم جمع البيانات المتعلقة بكل متغير من المتغيرات التي يتضمنها نموذج النمو المرغوب في الجزائر، من مصادر مختلفة أهمها: البنك الدولي، الصندوق الوطني للإحصائيات.

المطلب الأول: تقدير معلمات النموذج

يتوقف اختيار الشكل المناسب للنموذج ما إذا كان خطي أو غير خطي على انتشار البيانات القطاعية وتقدير معلمات النموذج، ولقد تم اعتماد أسلوب الانحدار المتعدد في عملية تقدير معلمات النموذج بمساعدة البرنامج الإحصائي EViews 10 ويتطلب تحديد معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر المرغوب خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2020 م، ثم تقدير معلماتها بمساعدة البرنامج الإحصائي. وبعد إدخال البيانات في برنامج EViews 10 وتقدير الشكل اللوغاريتمي غير خطي تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 11: متغيرات النموذج إحصائيا

AIC	R ²	T prob	المتغيرات المستقلة	
4.488028	0.145510	0.0970	GDP	1
4.495361	0.173318	0.0605	INF	2
3.655334	0.070988	0.5236	INT	3
3.303619	0.748943	0.0000	EXC	4
4.517900.3	0.203379	0.1902	GDP	5
		0.2819	INF	
3.730230.2202134	0.220213	0.3729	GDP	6
		0.4614	INT	
3.333467	0.756299	0.2062	GDP	7
		0.0000	EXC	
	0.296715	0.2610	INF	8
		0.5249	INT	
3.904119	0.072116	0.5628	INT	9
		0.9409	EXC	
3.203777	0.793439	0.0645	INF	10
		0.0000	EXC	
3.828585	0.329937	0.6791	GDP	11
		0.4637	INT	
		0.5286	INF	
3.191864	0.808605	0.1202	GDP	12
		0.0528	INF	
		0.0000	EXC	
3.964752	0.232192	0.4128	GDP	13
		0.5493	INT	
		0.8150	EXC	
3.845007	0.318842	0.2951	INF	14

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

		0.6393	INT	
		0.7367	EXC	
4.021136	0.367346	0.6643	GDP	15
		0.6506	INF	
		0.4819	INT	
		0.7020	EXC	

المصدر: جدول من إعداد الطالبان من مخرجات برنامج Eviews 10

فنتنتج من خلال الجدول أن النموذج الأفضل هو النموذج 10 أي النموذج الذي يوضح المعادلة بين سعر التضخم وسعر الصرف لأنه لديه معنوية إحصائية أقل من 5% وسنوضح من خلال الاختبارات التالية:
النموذج التالي: يوضح سعر التضخم و سعر الصرف وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

Dependent Variable: LIDE

Method: Least Squares

Date: 19/04/2022 Time: 17:48

Sample: 2020-2010

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12.69413	2.722123	-4.663319	0.0002
LINF	0.638096	0.324055	1.969099	0.0645
LEXC	4.286137	0.583064	7.351057	0.0000
R-squared	0.793439	Mean dependent var		5.594074
Adjusted R-squared	0.770487	S.D. dependent var		2.346832
S.E. of regression	1.124308	Akaike info criterion		3.203777
Sumsquared resid	22.75325	Schwarz criterion		3.352994

Log likelihood -30.6396 Hannan-Quinn criter. 3.236161

F-statistic 34.57056 Durbin-Watsonstat 1.180182

Prob(F-statistic) 0.000001

المصدر: من إعداد الطالبان من مخرجات EViews 10

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

$$LIDE = -12.6941266189 + 0.638096070086 * LINF + 4.2861366059 * LEXC$$

فهذا النموذج يوضح مايلي:

C: يمثل التغير الثابت.

Adjusted R-squared: يمثل معامل التحديد (\bar{R}^2).

Durbin-Watson stat: تمثل إحصائية دارين واتسون (D.W)

F-statistic: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة (F_{CAL})

F-prob: تمثل احتمالية فيشر.

t: إحصائية ستيودنت لكل معلمة.

و يمكن ترجمة نتائج الجدول بكتابة النموذج المقدر بالشكل الموالي:

$$LIDE = -12.6941266189 + 0.638096070086 * LINF + 4.2861366059 * LEXC$$

	Tβ	(0.002)	(0.0645)	(0.0000)
R ² =0.79	Fcal=34.57056	prob-F=0.00000	DW=1.180	N=21
$\bar{R}^2=0.77$				

المطلب الثاني: دراسة النموذج المقدر إحصائياً.

تبين الاختبارات التالية صلاحية النموذج المقدر إحصائياً، سواء من حيث المعنوية الكلية للنموذج أو من حيث معنوية المعالم المقدر.

أ. اختبار معنوية المعالم: وفقاً لإحصائية ستيودنت تم اختبار معنوية معالم النموذج المقدر من خلال قبول إحدى الفرضيتين التاليتين ورفض الأخرى لكل معلمة على حدا.

العدم فرضية $H_0: \beta_i = 0$

البديلة الفرضية $H_1: \beta_i \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستيودنت بالنسبة لهذا النموذج من خلال الجدول الموالي، الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{tab} للمعلمات والقيمة الجدولية T_{cal} وذلك عند مستوى معنوية α يساوي 05% كما هو

مبين في الملحق 2

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

القيمة الجدولية استخرجت من جدول ستودنت عند نفس مستوى المعنوية و بدرجة حرية (N-K) أي عدد ، المشاهدات للفترة مطروحا منها عدد المعلمات المقدرة و تساوي في النموذج 11. جدول رقم 12 : إحصائية ستودنت لمعاملات أفضل نموذج.

القيم الجدولية	القيم المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
T_{TAB}	T_{CAL}	(β_i)	
2.08	-4.66	β_1	الثابت C
2.08	1.96	β_2	INF
2.08	7.35	β_3	EXC

* 0.05: أن بما $t_{prob} B1=0.0600$ نقبل H_0 ونرفض H_1

عند معنوية لها 1%

* 0.05: أن بما $t_{prob} B2=0.0000$ نرفض H_0 ونقبل H_1

ومنه لها معنوية إحصائية.

ب . اختبار المعنوية الكلية للنموذج: توضح الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر ككل بأنه معنوي إحصائية، من خلال معامل التحديد وقيمة إحصائية فيشر المحسوبة المرتفعتين.

- معامل التحديد R^2 : القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ: $R^2=0.74$ وهي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 79% من المتغيرات التي تحدث، ما يدل على ارتباط قوي بينه وبين المتغيرات المفسرة، أما النسبة 21% فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μt .

- اختبار فيشر F: يمكن اختبار معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

➤ فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع لها أي:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0$$

➤ الفرضية البديلة: تنص على وجود معلمة على الأقل من بين المعلمات التي يتضمنها النموذج

غير معدومة أي:

$$H_1: \beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0$$

بعد مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} و المقدرة بـ: 56.68015 مع القيمة الجدولية F_{tab} المستخرجة من جدول توزيع فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية للبسط والمقام، نلاحظ أن:

لدينا:

$F_c > F_t$ نرفض ومنه H_0 ونقبل H_1 النموذج الخطي الرياضي الشكل سلامة يؤكد ما وهو النموذج بجودة القائلة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر كما هو مبين في الملحق 3

الدراسة الاقتصادية:

من خلال النموذج المقدر، نلاحظ فيما يخص العلاقة الاقتصادية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ما يلي:
 سعر الصرف: إشارتها موجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط أي أن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف أي أن الأثر الحدي يتغير ب 4.28 لسعر الصرف بوحدة واحدة ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير ب 4.28 بوحدة واحدة ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية النظرية الاقتصادية.
 سعر التضخم: إشارتها موجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط أي أن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر التضخم أي أن الأثر الحدي يتغير ب 0.63 لسعر التضخم بوحدة واحدة ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير ب 0.63 بوحدة واحدة ومنه هذا المتغير مرفوض من الناحية النظرية الاقتصادية.

إختبار مشكلة عدم ثبات التباين: إختبار وايت

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.691043	Prob. F(5,15)	0.6380
Obs*R-squared	3.931654	Prob. Chi-Square(5)	0.5593
Scaled explained SS	1.721482	Prob. Chi-Square(5)	0.8862

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares

Date: 20/04/2022 Time: 18:42

Sample: 2010-2020

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-38.11316	23.94424	-1.591747	0.1323
LINF^2	-0.319449	0.303900	-1.051164	0.3098
LINF*LE	-3.006219	1.718576	-1.749250	0.1007
XC				
LINF	13.51214	7.675639	1.760393	0.0987
LEXC^2	-0.239727	1.299136	-0.184528	0.8561
LEXC	10.15804	9.769630	1.039757	0.3149
R-squared	0.187222			

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

Mean dependent var	1.083488		
Adjusted R-squared	-0.083704	S.D. dependent var	1.212116
S.E. of regression	1.261826	Akaike info criterion	3.537953
Sum squared resid	23.88307	Schwarz criterion	3.836388
Log likelihood	-31.14851	Hannan-Quinn criter.	3.602721
F-statistic	0.691043	Durbin-Watson stat	1.731459
Prob(F-statistic)	0.637959		

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

نرفض وبالتالي H_0 ونقبل H_1 القائلة بتجانس التباين و $F_{\text{prob}}=0.6380 > 0.05$

مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (اختبار Breusch-Godfrey):

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.191590	Prob. F(2,18)	0.8273
Obs*R-squared	0.437725	Prob. Chi-Square(2)	0.8034
Scaled explained SS	0.191658	Prob. Chi-Square(2)	0.9086

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares

Date: 20/04/2020 Time: 15:00

Sample: 2020-2010

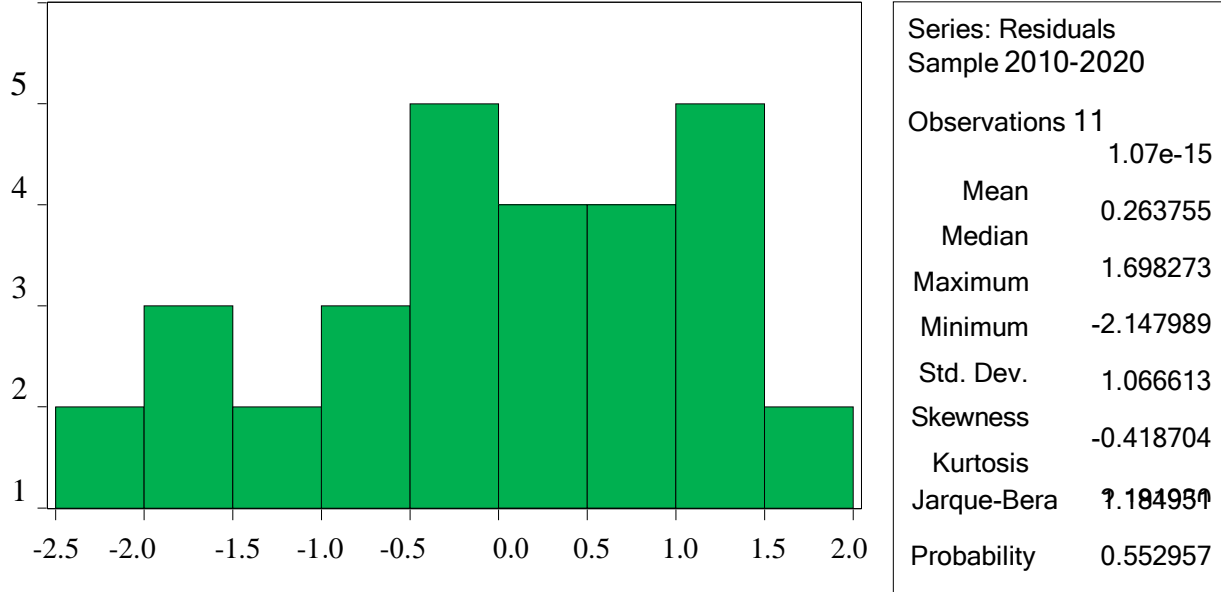
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.751737	3.061054	0.245581	0.8088
LINF	0.132617	0.364403	0.363928	0.7202
LEXC	0.403959	0.655661	0.616110	0.5455
R-squared	0.020844	Mean dependent var		1.083488
Adjusted R-squared	-0.087951	S.D. dependent var		1.212116
S.E. of regression	1.264296	Akaike info criterion		3.438471
Sum squared resid	28.77199	Schwarz criterion		3.587689
Log likelihood	-33.10395	Hannan-Quinn criter.		3.470855
F-statistic	0.191590	Durbin-Watson stat		1.540417
Prob(F-statistic)	0.827307			

المصدر: إعداد الطالبان بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

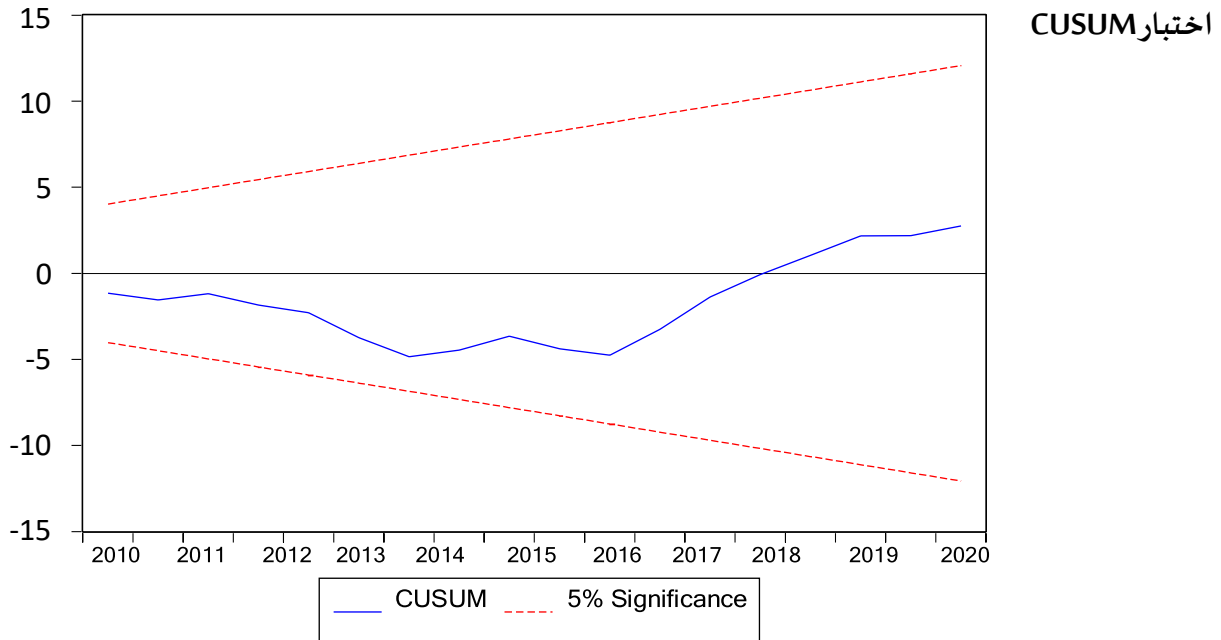
الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

لدينا $F_c > F_t$ و $F_{prob} = 0.8273 < 0.05$ ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار جاك بيرا)



نلاحظ احتمالية JB أكبر من 5% أي $PROB_{JB} > 0.05$ مقبل H_0 أي أن سلسلة البواقي تحقق شرط التوزيع الطبيعي.

اختبار الاستقلالية للمعاملات



بما أن قيم cusum جميعها داخل مجال الثقة فهذا يدل على استقرار المعاملات وعدم وجود تحول هيكلية.

اختبار مدى الاستقرار Chow

Chow Breakpoint Test: 2010

Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Varying regressors: All equation variables

Equation Sample: 2010-2020

F-statistic	1.782849	Prob. F(3,15)	0.1936
Log likelihood ratio	6.404144	Prob. Chi-Square(3)	0.0935
Wald Statistic	5.348546	Prob. Chi-Square(3)	0.1480

لدينا $F = 1.78 < F_{i=3.13}$ و $F \text{ prob} = 0.19 > 0.05$ ومنه نقبل H_0 القائلة بأن النموذج مستقر.

نلاحظ شكل الانتشار غير خطي فنقوم باختبار RAMSEY لمعرفة شكل العلاقة الخطية أم لا

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.191590	Prob. F(2,18)	0.8273
Obs*R-squared	0.437725	Prob. Chi-Square(2)	0.8034
Scaled explained SS	0.191658	Prob. Chi-Square(2)	0.9086

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 22/04/2022

Time: 18:22

Sample: 2010-2020

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.751737	3.061054	-0.245581	0.8088
LINF	0.132617	0.364403	0.363928	0.7202
LEXC	0.403959	0.655661	0.616110	0.5455
R-squared	0.020844	Mean dependent var		1.083488
Adjusted R-squared	-0.087951	S.D. dependent var		1.212116
S.E. of regression	1.264296	Akaike info criterion		3.438471
Sum squared resid	28.77199	Schwarz criterion		3.587689
Log likelihood	-33.10395	Hannan-Quinn criter.		3.470855

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر

F-statistic	0.191590	Durbin-Watson stat	1.540417
Prob(F-statistic)	0.827307		

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات برنامج Evieuse 10

F stat=0.541 عند 5% أي أن هناك علاقة خطية بين المعلمات أي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة لا يوجد تحديد الأخطاء في النموذج.

المطلب الثالث: تحليل النموذج

تطرقنا إلى هيكل الاقتصاد الجزائري فاعتمد على قطاع المحروقات فبلغ متوسط البترول سن 2010 بقيمة 61 مليون دولار حسب موقع البنك الدولي كما تلعب السياسة الاقتصادية دورا ايجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استقرار سعر الصرف مقابل العملات الأخرى، خفض التضخم كمؤشر للاستقرار الاقتصادي، و معدلات فائدة متحركة بشكل تدريجي استجابة للتغير في ظروف الاقتصاد الكلي في الجزائر فنستنتج أن نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤشرات الاقتصادية علاقة لوغارتمية إن العلاقة هذا النموذج وهي الاستثمار الأجنبي المباشر سعر الصرف وسعر التضخم كانت مستقرة مع مرور الزمن على مستوايا حيث استقر الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ادخال اللوغاريتم يعد سعر الصرف أكثر المؤشرات تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة. قد توصلت الدراسة إلى أن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التضخم، قد لعبا دورا مهما في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة.

خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على منهجية القياس الاقتصادي والنماذج الانحدار المتعدد و البسيط، متعدد وحاولنا تطبيق ما تعرفنا عليه من خلال بناء نموذج قياسي يحدد أثر المؤشرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل الوصول إلى أهم هذه المؤشرات، ومن أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، استعملنا نموذج الانحدار المتعدد عن طريق استخدام نموذج الخطي اللوغارتمي حيث توصلنا في الأخير إلى:

- مؤشر سعر الصرف وسعر التضخم له معنوية إحصائية .
 - إن تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى نقطة غامضة . فالآثار قد تختلف سواء في حالة .
 - تخفيض قيمة العملة أو حالة انخفاض لقيمة العملة فيمكن لمستوى سعر الصرف الحقيقي أن يؤثر على مستوى الاستثمار الأجنبي أو ككل من خلال تفعيله
 - استقرار النموذج المتحصل عليه خلال الدراسة
 - مؤشر سعر الفائدة والنمو الناتج المحلي ليس لهما معنوية .
- وعلى الرغم من تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز إلا ان البيانات قد أظهرت تذبذب في حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة التي شملتها الدراسة، بسبب عدم استقرار متغيرات السياسة الاقتصادية والتي شهدت تذبذبا صعودا وهبوطا هي الأخرى.
- وأخيرا فقد تم تقديم دراسة قياسية لدور السياسة الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم التوصل عبر استعراض تحليل اختبار الفرضيات المرتبطة بمتغيرات السياسة الاقتصادية إلى مجموعة من النتائج، بهدف تقديم مقترحات لصانعي .السياسات الاقتصادية في كل من المنظمات وقيادات الدولة من أجل أن تعمل على اتخاذ القرارات المناسبة في تصحيح
- "إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها.

مخطاتمة العامة

الخاتمة العامة

في هذا البحث حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة، و المتمثلة في مدى المتغيرات الكلية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث يعتبر حديثة نسبيا، فقد أخذ في التطور المذهل خلال السنوات الأخيرة، والذي ساهمت فيه موجة من العولمة و التقدم التكنولوجي. فأصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما في الدول النامية بشكل خاص حيث تساقطت الحواجز أمام تقدم الشركات المتعددة الجنسيات ، وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية و المالية المتدهورة أمام البلدان النامية، الكثير من الحلول ا للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله و اعتماده كمصدر لتمويل وتنمية الاقتصاد البديلة لفتح اقتصاديا المحلي.

فعملت الجزائر على إيجاد وبعث المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التشريعات التي وضعتها من 01 لسنة 2001 يبعث تشريع جديد - أجل تحقيق أهداف عديدة و مختلفة، حيث سمح الأمر رقم 03 للاستثمار الذي ينص لأول مرة على مبدأ حرية الاستثمار، والإطار الدولي لمعالجة الاستثمارات من خلال إبرام الاتفاقيات و المعاهدات الدولية لحماية الاستثمارات الأجنبية.

هذه الجهود لم تكن كافية لإزاحة ومحو كل الآثار السلبية المميزة للاقتصاد الجزائري، حيث يمكن ملاحظة تباطؤ برنامج الخصخصة، وإصلاح القطاع العام و قطاع المالي، وقطاع الجبائي، وصعوبات تعترض نمو القطاع الخاص.

وبعد الدراسة الموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فاتضح أن الاقتصاد الجزائري عانى العديد من المشاكل الاقتصادية، بسبب إتباع العديد من السياسات الاقتصادية ومن أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة. مما أدى إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي، وخاصة الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية التي أصبحت أحد أهم المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري.

ولتحسين مناخ الاستثمار خطت الجزائر خطوات كبيرة في تطوير منظومتها التشريعية، فتشريع الاستثمار يتضمن الكثير من الحوافز و الامتيازات المقدمة للمستثمرين الجزائريين و الأجانب، وعلى الرغم من ذلك لم يكن لهذه الحوافز الانعكاس الايجابي على زيادة الاستثمار، وهذا ما يقودنا للقول بأن توافر الإطار التشريعي المناسب للاستثمار لا يكفي وحده لترقية الاستثمار، إذ أن تحسن مناخ الاستثمار يرتبط و يتوقف بالدرجة الأولى على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة غير فاسدة وغير بيروقراطية ووضع إستراتيجية شاملة.

ونتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث يعد عاملا محفزا للتنمية، تعمل معظم الدول على خلق مناخ مناسب لجذب هذه الاستثمارات لذلك تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا باستعمال أدوات القياس الاقتصادي ثم اختبار دورها في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،

وفي هذا السياق تبرز لنا أهمية النموذج الذي يدرس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤشرات الاقتصادية حيث يساهم تحديده في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة ومن ثم جاء موضوع هذا البحث لدراسة هذه العلاقة على مستوى اقتصاد الجزائر خلال الفترة 2010م-2020 م.

• إختبار صحة الفرضيات :

هناك عدة استنتاجات تم الوصول إليها من خلال الفرضيات التي سبق ذكرها بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية اثبتت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى المستوى الجيد.

1- الفرضية الأولى التي سبق ذكرها صحيحة الاستثمار الأجنبي المباشر لم يصل إلى المستوى المطلوب وذلك لوجود عدة معوقات ومشاكل في الجزائر وذلك بسبب الفساد الإداري و عدم تشجيع القطاع الخاص وأيضا المعوقات الجبائية.

2- الفرضية الثانية: إن الدراسة القياسية التي أجريت أثبتت أن معدل الضرائب و المتمثل في إيرادات الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي لم نقم بها وذلك لنقص البيانات.

3- الفرضية الثالثة: نسبة التضخم: أثبتت الدراسة القياسية أن نسبة التضخم ذو تأثير معنوي على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة فوجدنا أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية

فمن خلال البحث أتضح أن سعر الصرف وحده الذي أثر ايجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فمازالت الجزائر بعيدة عن دخول السوق الدولي من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي و أيضا ما اتضح في دراستي أن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع معقد فهناك عدة مؤشرات كمية وكيفية تؤثر عليه فيجب مدة أطول من أجل دراسته بعمق و أكثر وإيضاحه أكثر من أجل الخروج بحلول لتشجيعه.

التوصيات و الاقتراحات:

1- مواصلة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه لا يمكن انتظار دخول المستثمرين الأجانب ما لم يقيم المستثمرين المحليين أنفسهم بتأسيس شركات جديدة تثبت ثقتهم في المناخ الاستثماري

2- إعطاء أهمية أكبر للتكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال، من خلال برامج متكاملة استغلال ما يتوفر منها في ممارسات اقتصادية جديدة.

3- إعادة تأهيل و إصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري و الإجراءات البيروقراطية و إضفاء الشفافية و الثقة فيها

- 4- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من اجل توحيد مصادرها و إسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها.
- 5- السعي الجاد نحو محاربة الفساد و الرشوة و الحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية و إشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبي
- 6- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاج.
- 7- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، واخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

أفاق البحث:

- ✚ إدخال متغيرات كيفية منها الاجتماعية والسياسية التي تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خاصة
- ✚ تفعيل الاستثمارات البينية بين الجزائر و الدول العربية بالإضافة إلى إقناع اصطحاب رؤوس الأموال المهاجرة بإعادة توظيفها و استثمارها في الجزائر بعد تحسين البيئة الاستثمارية.
- ✚ الاستقرار الاقتصادي الكلي: و ذلك بالاتجاه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية و زيادة دور القطاع الخاص و تشجيعه ، و التخفيف من قيود النقد الأجنبي ضمانا لإعادة تحويل الأرباح و التحويلات الداخلية ، و الاعتماد على آليات السوق و توزيع الائتمان وفقا لقوى السوق و السعي إلى تحرير أسعار الصرف ، و تخفيض العجز في الميزانية و الاعتماد على التمويل المحلي للعجز من خلال أذون الخزانة بدل الاعتماد على الاقتراض من الخارج.

قائمة المصادر والمراجع

أولا باللغة العربية:

الكتب

- 1- أمين صيد، سنة 2013 م سياسة الصرف، الطبعة الأولى، بيروت، مكتبة حسين العصري ،
- 2- السيد متولي عبد القادر، سنة 2010 م، الأسواق المالية والنقدية، دار الفكر ، الطبعة الأولى، عمان،
- 3- حسام علي داوود، سنة 2011 م، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن.
- 4- دريد محمود السامرائي، سنة 2006 م، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى.
- 5- رضا عبد السلام، سنة 2007م.محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية ، مصر.
- 6- ماجد أحمد عبد الله ، سنة 2011 م، إدارة الاستثمار ، الطبعة الأولى ، دار أسامة، عمان.
- 7- هيل عجي، رمزي ياسين، سنة 2009 م، النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن.
- 8- منصور الزين،، سنة 2012م ، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الـراية، الأردن.
- 9- محي الدين يعقوب أبو الهول، سنة 2011م، تقييم إهمال البنوك الاستثمارية ، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان.
- 10- محسن أحمد الخضيرى، سنة 2009 م ، أمن الاستثمار، أيتراك للنشر، القاهرة.
- 11- محمود حسين الوادي ، سنة 2009م ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان.
- 12- كاظم جاسم العيساوي، محود الوادي، الأقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان 2002
- 13- عبد الرزاق حمد الجبوري ، سنة 2014م، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر ، الطبعة الأولى، الأردن.
- 14- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، سنة 2009م، الاقتصاد القياسي، الطبعة الثالثة، دار الجامعية، الإسكندرية.
- 15- نزيه عبد المقصود مبروك، سنة 2007م، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 16- كمال سلطان محمد سالم، سنة 2014م. الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،

الأطروحات

- 1- محمد عبد العزيز عبد الله، سنة 2005م، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية ، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن .
- 2- د. فارس فضيل، سنة 2009م، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 200 بيبي نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، أم البواقي،
- 3- سحنون فاروق، سنة 2010م، قياس أثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مقدمة كجزء لمطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم اقتصادية والتسيير، جامعة سطيف
- 4- وصاف سعدي، قويدري محمد ، سنة 2008م ، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف.
- 5- خالص إلهام، سنة 2014-2015م، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة(1993-2013). مذكرة لنيل شهادة الماستار أكاديمي في الاقتصاد القياسي جامعة أم البواقي السنة الجامعية

الأوامر و المراسيم والقوانين

- 1- الجريدة الرسمية ، قانون 63-277 المتعلق بقانون الاستثمار ، عدد 53، الصادرة في 2 أوت 196.
- 2- الجريدة الرسمية ، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار ، عدد 64، الصادرة بتاريخ: 10 أكتوبر 1993
- 3- الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، عدد55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006، ص 06
- 4- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته و تنظيمه وسيره، عدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 ، ص 12 :
- 5- ¹ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي ، 06-356، المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتطويرها وسيرها، 2006 عدد64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر ، ص13

الملتقيات

- 1- بديسي فهيمة، براهمة كنزة، دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي، مداخله الملتقى الدولي، الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كلية علوم اقتصادية والتسيير، خنشلة.

2- عبد النور ميساوي، نبيلة باديس، الاستثمار الأجنبي و آثاره، مداخلة الملتقى "الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على الدول المضيفة"، جامعة قسنطينة .

المواقع الإلكترونية

- 1- <http://www.dollarpricetoday.com/algeria/,09/04/2022,18:00>
- 2- <http://www.dollarpricetoday.com/algeria/,09/04/2022,18:00>
- 3- http://en.wikipedia.org/wiki/Breusch%E2%80%93Pagan_test,16/02/2022,15.

فلائمة الملاحق

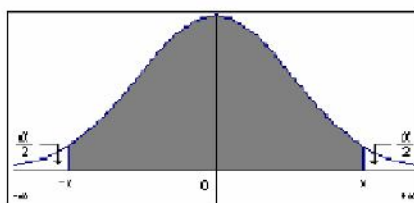
Durbin- Watson Tables

$d_L =$ $d_U =$

Significance Points of d_L and d_U at 1 %

n	K=1		K=2		K=3		K=4		K=5	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U
15	0.81	1.07	0.70	1.25	0.59	1.46	0.49	1.70	0.39	1.96
16	0.84	1.09	0.74	1.25	0.63	1.44	0.53	1.66	0.44	1.90
17	0.87	1.10	0.77	1.25	0.67	1.43	0.57	1.63	0.48	1.85
18	0.90	1.12	0.80	1.26	0.71	1.42	0.61	1.60	0.52	1.80
19	0.93	1.13	0.83	1.26	0.74	1.41	0.65	1.58	0.56	1.77
20	0.95	1.15	0.86	1.27	0.77	1.41	0.68	1.57	0.60	1.74
21	0.97	1.16	0.89	1.27	0.80	1.41	0.72	1.55	0.63	1.71
22	1.00	1.17	0.91	1.28	0.83	1.40	0.75	1.54	0.66	1.69
23	1.02	1.19	0.94	1.29	0.86	1.40	0.77	1.53	0.70	1.67
24	1.04	1.20	0.96	1.30	0.88	1.41	0.80	1.53	0.72	1.66
25	1.05	1.21	0.98	1.30	0.90	1.41	0.83	1.52	0.75	1.65
26	1.07	1.22	1.00	1.31	0.93	1.41	0.85	1.52	0.78	1.64
27	1.09	1.23	1.02	1.32	0.95	1.41	0.88	1.51	0.81	1.63
28	1.10	1.24	1.04	1.32	0.97	1.41	0.90	1.51	0.83	1.62
29	1.12	1.25	1.05	1.33	0.99	1.42	0.92	1.51	0.85	1.61
30	1.13	1.26	1.07	1.34	1.01	1.42	0.94	1.51	0.88	1.61
31	1.15	1.27	1.08	1.34	1.02	1.42	0.96	1.51	0.90	1.60
32	1.16	1.28	1.10	1.35	1.04	1.43	0.98	1.51	0.92	1.60
33	1.17	1.29	1.11	1.36	1.05	1.43	1.00	1.51	0.94	1.59
34	1.18	1.30	1.13	1.36	1.07	1.43	1.01	1.51	0.95	1.59
35	1.19	1.31	1.14	1.37	1.08	1.44	1.03	1.51	0.97	1.59
36	1.21	1.32	1.15	1.38	1.10	1.44	1.04	1.51	0.99	1.59
37	1.22	1.32	1.16	1.38	1.11	1.45	1.06	1.51	1.00	1.59
38	1.23	1.33	1.18	1.39	1.12	1.45	1.07	1.52	1.02	1.58
39	1.24	1.34	1.19	1.39	1.14	1.45	1.09	1.52	1.03	1.58
40	1.25	1.34	1.20	1.40	1.15	1.46	1.10	1.52	1.05	1.58
45	1.29	1.38	1.24	1.42	1.20	1.48	1.16	1.53	1.11	1.58
50	1.32	1.40	1.28	1.45	1.24	1.49	1.20	1.54	1.16	1.59
55	1.36	1.43	1.32	1.47	1.28	1.51	1.25	1.55	1.21	1.59
60	1.38	1.45	1.35	1.48	1.32	1.52	1.28	1.56	1.25	1.60
65	1.41	1.47	1.38	1.50	1.35	1.53	1.31	1.57	1.28	1.61
70	1.43	1.49	1.40	1.52	1.37	1.55	1.34	1.58	1.31	1.61
75	1.45	1.50	1.42	1.53	1.39	1.56	1.37	1.59	1.34	1.62
80	1.47	1.52	1.44	1.54	1.42	1.57	1.39	1.60	1.36	1.62
85	1.48	1.53	1.46	1.55	1.43	1.58	1.41	1.60	1.39	1.63
90	1.50	1.54	1.47	1.56	1.45	1.59	1.43	1.61	1.41	1.64
95	1.51	1.55	1.49	1.57	1.47	1.60	1.45	1.62	1.42	1.64
100	1.52	1.56	1.50	1.58	1.48	1.60	1.46	1.63	1.44	1.65

Loi de Student



α	1	0,8	0,6	0,4	0,2	0,1	0,05	0,02	0,01	0,002	0,001
$1 - \alpha$	0	0,2	0,4	0,6	0,8	0,9	0,95	0,98	0,99	0,998	0,999
$v = \text{ddl}$											
1	0.0000	0,3249	0,7265	1,3764	3,0777	6,3137	12,706	31,821	63,656	318,29	636,58
2	0.0000	0,2887	0,6172	1,0607	1,8856	2,9200	4,3027	6,9645	9,9250	22,328	31,600
3	0.0000	0,2767	0,5844	0,9785	1,6377	2,3534	3,1824	4,5407	5,8408	10,214	12,924
4	0.0000	0,2707	0,5686	0,9410	1,5332	2,1318	2,7765	3,7469	4,6041	7,1729	8,6101
5	0.0000	0,2672	0,5594	0,9195	1,4759	2,0150	2,5706	3,3649	4,0321	5,8935	6,8685
6	0.0000	0,2648	0,5534	0,9057	1,4398	1,9432	2,4469	3,1427	3,7074	5,2075	5,9587
7	0.0000	0,2632	0,5491	0,8960	1,4149	1,8946	2,3646	2,9979	3,4995	4,7853	5,4081
8	0.0000	0,2619	0,5459	0,8889	1,3968	1,8595	2,3060	2,8965	3,3554	4,5008	5,0414
9	0.0000	0,2610	0,5435	0,8834	1,3830	1,8331	2,2622	2,8214	3,2498	4,2969	4,7809
10	0.0000	0,2602	0,5415	0,8791	1,3722	1,8125	2,2281	2,7638	3,1693	4,1437	4,5868
11	0.0000	0,2596	0,5399	0,8755	1,3634	1,7959	2,2010	2,7181	3,1058	4,0248	4,4369
12	0.0000	0,2590	0,5386	0,8726	1,3562	1,7823	2,1788	2,6810	3,0545	3,9296	4,3178
13	0.0000	0,2586	0,5375	0,8702	1,3502	1,7709	2,1604	2,6503	3,0123	3,8520	4,2209
14	0.0000	0,2582	0,5366	0,8681	1,3450	1,7613	2,1448	2,6245	2,9768	3,7874	4,1403
15	0.0000	0,2579	0,5357	0,8662	1,3406	1,7531	2,1315	2,6025	2,9467	3,7329	4,0728
16	0.0000	0,2576	0,5350	0,8647	1,3368	1,7459	2,1199	2,5835	2,9208	3,6861	4,0149
17	0.0000	0,2573	0,5344	0,8633	1,3334	1,7396	2,1098	2,5669	2,8982	3,6458	3,9651
18	0.0000	0,2571	0,5338	0,8620	1,3304	1,7341	2,1009	2,5524	2,8784	3,6105	3,9217
19	0.0000	0,2569	0,5333	0,8610	1,3277	1,7291	2,0930	2,5395	2,8609	3,5793	3,8833
20	0.0000	0,2567	0,5329	0,8600	1,3253	1,7247	2,0860	2,5280	2,8453	3,5518	3,8496
21	0.0000	0,2566	0,5325	0,8591	1,3232	1,7207	2,0796	2,5176	2,8314	3,5271	3,8193
22	0.0000	0,2564	0,5321	0,8583	1,3212	1,7171	2,0739	2,5083	2,8188	3,5050	3,7922
23	0.0000	0,2563	0,5317	0,8575	1,3195	1,7139	2,0687	2,4999	2,8073	3,4850	3,7676
24	0.0000	0,2562	0,5314	0,8569	1,3178	1,7109	2,0639	2,4922	2,7970	3,4668	3,7454
25	0.0000	0,2561	0,5312	0,8562	1,3163	1,7081	2,0595	2,4851	2,7874	3,4502	3,7251
26	0.0000	0,2560	0,5309	0,8557	1,3150	1,7056	2,0555	2,4786	2,7787	3,4350	3,7067
27	0.0000	0,2559	0,5306	0,8551	1,3137	1,7033	2,0518	2,4727	2,7707	3,4210	3,6895
28	0.0000	0,2558	0,5304	0,8546	1,3125	1,7011	2,0484	2,4671	2,7633	3,4082	3,6739
29	0.0000	0,2557	0,5302	0,8542	1,3114	1,6991	2,0452	2,4620	2,7564	3,3963	3,6595
30	0.0000	0,2556	0,5300	0,8538	1,3104	1,6973	2,0423	2,4573	2,7500	3,3852	3,6460
40	0.0000	0,2550	0,5286	0,8507	1,3031	1,6839	2,0211	2,4233	2,7045	3,3069	3,5510
50	0.0000	0,2547	0,5278	0,8489	1,2987	1,6759	2,0086	2,4033	2,6778	3,2614	3,4960
60	0.0000	0,2545	0,5272	0,8477	1,2958	1,6706	2,0003	2,3901	2,6603	3,2317	3,4602
70	0.0000	0,2543	0,5268	0,8468	1,2938	1,6669	1,9944	2,3808	2,6479	3,2108	3,4350
80	0.0000	0,2542	0,5265	0,8461	1,2922	1,6641	1,9901	2,3739	2,6387	3,1952	3,4164
90	0.0000	0,2541	0,5263	0,8456	1,2910	1,6620	1,9867	2,3685	2,6316	3,1832	3,4019
100	0.0000	0,2540	0,5261	0,8452	1,2901	1,6602	1,9840	2,3642	2,6259	3,1738	3,3905
200	0.0000	0,2537	0,5252	0,8434	1,2858	1,6525	1,9719	2,3451	2,6006	3,1315	3,3398
∞	0.0000	0,2533	0,5244	0,8416	1,2816	1,6449	1,9600	2,3263	2,5758	3,0903	3,2906

Loi de Fisher F (suite)

$$P(F_{v_1, v_2} < f_{v_1, v_2, \alpha}) = \alpha$$

$\alpha = 0,95$

		v_1																	
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20	30	50	100			
v_2	1	161	200	216	225	230	234	237	239	241	242	246	248	250	252	253	254	254	254
	2	18,5	19,0	19,2	19,2	19,3	19,3	19,4	19,4	19,4	19,4	19,4	19,4	19,4	19,5	19,5	19,5	19,5	19,5
	3	10,1	9,55	9,28	9,12	9,01	8,94	8,89	8,85	8,81	8,79	8,70	8,66	8,62	8,58	8,55	8,54	8,53	8,53
	4	7,71	6,94	6,59	6,39	6,26	6,16	6,09	6,04	6,00	5,96	5,86	5,80	5,75	5,70	5,66	5,65	5,64	5,63
	5	6,61	5,79	5,41	5,19	5,05	4,95	4,88	4,82	4,77	4,74	4,62	4,56	4,50	4,44	4,41	4,39	4,37	4,37
	6	5,99	5,14	4,76	4,53	4,39	4,28	4,21	4,15	4,10	4,06	3,94	3,87	3,81	3,75	3,71	3,69	3,68	3,67
	7	5,59	4,74	4,35	4,12	3,97	3,87	3,79	3,73	3,68	3,64	3,51	3,44	3,38	3,32	3,27	3,25	3,24	3,23
	8	5,32	4,46	4,07	3,84	3,69	3,58	3,50	3,44	3,39	3,35	3,22	3,15	3,08	3,02	2,97	2,95	2,94	2,93
	9	5,12	4,26	3,86	3,63	3,48	3,37	3,29	3,23	3,18	3,14	3,01	2,94	2,86	2,80	2,76	2,73	2,72	2,71
	10	4,96	4,10	3,71	3,48	3,33	3,22	3,14	3,07	3,02	2,98	2,85	2,77	2,70	2,64	2,59	2,56	2,55	2,54
11	4,84	3,98	3,59	3,36	3,20	3,09	3,01	2,95	2,90	2,85	2,72	2,65	2,57	2,51	2,46	2,43	2,42	2,40	
12	4,75	3,89	3,49	3,26	3,11	3,00	2,91	2,85	2,80	2,75	2,62	2,54	2,47	2,40	2,35	2,32	2,31	2,30	
13	4,67	3,81	3,41	3,18	3,03	2,92	2,83	2,77	2,71	2,67	2,53	2,46	2,38	2,31	2,26	2,23	2,22	2,21	
14	4,60	3,74	3,34	3,11	2,96	2,85	2,76	2,70	2,65	2,60	2,46	2,39	2,31	2,24	2,19	2,16	2,14	2,13	
15	4,54	3,68	3,29	3,06	2,90	2,79	2,71	2,64	2,59	2,54	2,40	2,33	2,25	2,18	2,12	2,10	2,08	2,07	
16	4,49	3,63	3,24	3,01	2,85	2,74	2,66	2,59	2,54	2,49	2,35	2,28	2,19	2,12	2,07	2,04	2,02	2,01	
17	4,45	3,59	3,20	2,96	2,81	2,70	2,61	2,55	2,49	2,45	2,31	2,23	2,15	2,08	2,02	1,99	1,97	1,96	
18	4,41	3,55	3,16	2,93	2,77	2,66	2,58	2,51	2,46	2,41	2,27	2,19	2,11	2,04	1,98	1,95	1,93	1,92	
19	4,38	3,52	3,13	2,90	2,74	2,63	2,54	2,48	2,42	2,38	2,23	2,16	2,07	2,00	1,94	1,91	1,89	1,88	
20	4,35	3,49	3,10	2,87	2,71	2,60	2,51	2,45	2,39	2,35	2,20	2,12	2,04	1,97	1,91	1,88	1,86	1,84	
22	4,30	3,44	3,05	2,82	2,66	2,55	2,46	2,40	2,34	2,30	2,15	2,07	1,98	1,91	1,85	1,82	1,80	1,78	
24	4,26	3,40	3,01	2,78	2,62	2,51	2,42	2,36	2,30	2,25	2,11	2,03	1,94	1,86	1,80	1,77	1,75	1,73	
26	4,23	3,37	2,98	2,74	2,59	2,47	2,39	2,32	2,27	2,22	2,07	1,99	1,90	1,82	1,76	1,73	1,71	1,69	
28	4,20	3,34	2,95	2,71	2,56	2,45	2,36	2,29	2,24	2,19	2,04	1,96	1,87	1,79	1,73	1,69	1,67	1,65	
30	4,17	3,32	2,92	2,69	2,53	2,42	2,33	2,27	2,21	2,16	2,01	1,93	1,84	1,76	1,70	1,66	1,64	1,62	
40	4,08	3,23	2,84	2,61	2,45	2,34	2,25	2,18	2,12	2,08	1,92	1,84	1,74	1,66	1,59	1,55	1,53	1,51	
50	4,03	3,18	2,79	2,56	2,40	2,29	2,20	2,13	2,07	2,03	1,87	1,78	1,69	1,60	1,52	1,48	1,46	1,44	
60	4,00	3,15	2,76	2,53	2,37	2,25	2,17	2,10	2,04	1,99	1,84	1,75	1,65	1,56	1,48	1,44	1,41	1,39	
80	3,96	3,11	2,72	2,49	2,33	2,21	2,13	2,06	2,00	1,95	1,79	1,70	1,60	1,51	1,43	1,38	1,35	1,32	
100	3,94	3,09	2,70	2,46	2,31	2,19	2,10	2,03	1,97	1,93	1,77	1,68	1,57	1,48	1,39	1,34	1,31	1,28	
200	3,89	3,04	2,65	2,42	2,26	2,14	2,06	1,98	1,93	1,88	1,72	1,62	1,52	1,41	1,32	1,26	1,22	1,19	
500	3,86	3,01	2,62	2,39	2,23	2,12	2,03	1,96	1,90	1,85	1,69	1,59	1,48	1,38	1,28	1,21	1,16	1,11	
*	3,84	3,00	2,60	2,37	2,21	2,10	2,01	1,94	1,88	1,83	1,67	1,57	1,46	1,35	1,24	1,17	1,11	1,00	

الملخص:

يدرس هذا البحث أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الجزائر، وباعتبار ه وسيلة لدخول السوق العالمي والنهوض باقتصاد متطور وخلق تفاعل بين مختلف القطاعات عن طريق نقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، ومختلف المشاريع التي تتبعها الجزائر من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية من أجل رفع النمو الاقتصادي.

فحاولنا في دراستنا على التركيز على الدور والآثار الذي تقوم به المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اعتمادا على الطرق القياسية مستخدما اختبارات نماذج الانحدار أي معرفة المؤشرات الأكثر تأثيرا من خلال النموذج.

من خلال النتائج تبين لنا أن معنوية التضخم وتأثيره السالب، وسعر الصرف وتأثيره الموجب، هما المؤشران اللذان يؤثران على الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2020.

الكلمات المفتاحية:

الإستثمار الأجنبي المباشر- سعر الصرف- نمو الناتج المحلي الإجمالي- القياس الاقتصادي- معدل التضخم- معدل الفائدة- النموذج القياسي.

Résumé:

Cet article examine l'impact des variables économiques sur l'investissement direct étranger dans l'économie algérienne, en le considérant comme un moyen d'entrer sur le marché mondial, de promouvoir une économie développée et de créer une interaction entre les différents secteurs à travers le transfert de capitaux d'un pays à l'autre, et les différents projets poursuivis par l'Algérie afin d'organiser la vie économique afin de relancer la croissance économique.

Dans notre étude, nous avons essayé de nous concentrer sur le rôle et les effets des indicateurs économiques pour attirer les investissements directs étrangers en Algérie en utilisant des méthodes standard utilisant des tests de modèle de régression, c'est-à-dire connaître les indicateurs les plus influents à travers le modèle.

Les résultats montrent que le sentiment d'inflation et son impact négatif, et le taux de change et son impact positif, sont les deux indicateurs qui affectent les investissements directs étrangers au cours de la période 2010-2020.

Mots clés:

Investissement direct étranger - taux de change-Croissance du PIB - mesure économique - taux d'inflation-taux d'intérêt - modèle de référence.